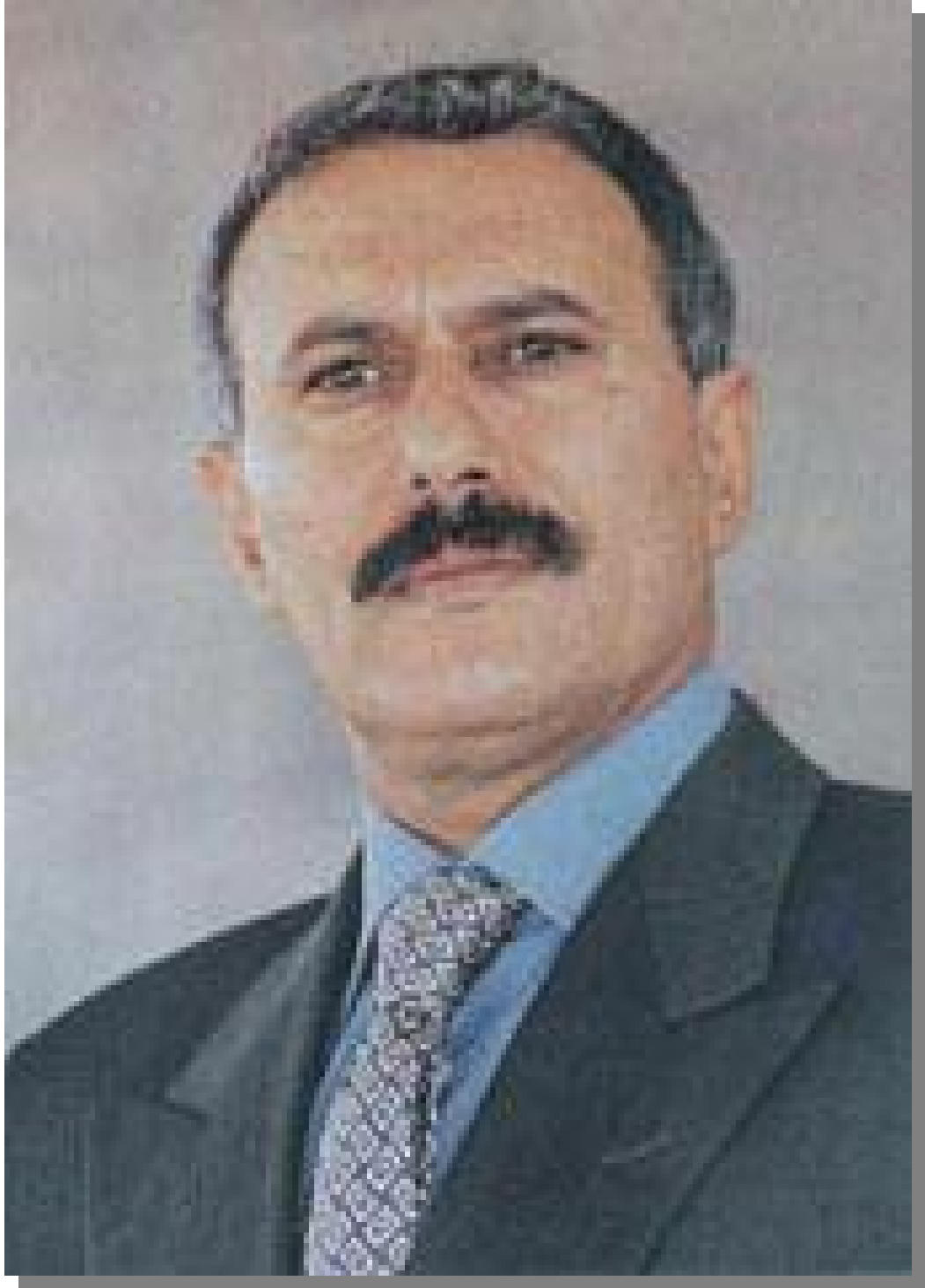


التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦



**فخامة رئيس الجمهورية
على عبدالله صالح**

رقم الصفحة	المحتويات
5	- نبده مختصره عن الجمهورية اليمنية
8	- أهداف الهيئة ومجالات التغطية التأمينية
9	- كلمة الأخ / وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس الإدارة
10	- كلمة الأخ / رئيس الهيئة
11	- المقدمة
13	- أهم انجازات الهيئة
14	- استثمارات فوائض أموال الصندوق
	- البحوث الميدانية : <ul style="list-style-type: none"> • متابعة الازدواج التأميني • التدريب والتأهيل وحضور المؤتمرات الدولية حول التأمينات • التحول من النظام اليدوي إلى الآلي . • الزيارات الدورية للقيادات العليا لفروع الهيئة لجميع المحافظات
21	- ملخص بانجازات فروع الهيئة بمحافظات الجمهورية
30	- الجداول الإحصائية
40	- القوائم المالية
45	- الاتجاهات المستقبلية

مجلس الإدارة والقيادة العليا للهيئة



الأستاذ. عبدالكريم الأرحبي
وزير التخطيط والتعاون
الدولي



د. سيف العسلي
وزير المالية



أ / حمود خالد الصوفي
وزير الخدمة المدنية والتأمينات
رئيس مجلس الإدارة



د / عبدالحميد مانع الصيح
نائب رئيس الهيئة



د / عبدالملك إسماعيل حجر
رئيس الهيئة العامة للتأمينات
عضو مجلس الإدارة



أ / أحمد عبدالرحمن السماوي
محافظ البنك المركزي
عضو مجلس الإدارة



د / خالد راجح شيخ
وزير التجارة والصناعة
عضو مجلس الإدارة



أ / أحمد حسين صلاح
مدير عام مكتب رئيس الهيئة
مساعد سكرتير عام مجلس الإدارة



أ / فضل علي عبدالله الأكوع
وكيل الهيئة للشؤون المالية والإدارية
سكرتير عام مجلس الإدارة



أ / عارف فيصل العوازي
وكيل الهيئة للتسويات والمعاشات

الجمهورية اليمنية

العاصمة السياسية : صنعاء

العاصمة التجارية والاقتصادية : عدن

أولاً: الموقع :-

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبه الجزيرة العربية ، يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن ، ومن الشرق سلطنة عمان ، ومن الغرب البحر الأحمر .

ثانياً: السكان والمساحة:-

بلغ عدد السكان المقيمين في الجمهورية اليمنية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م (٢١,٣٨٥,١٦١) نسمة ، يتوزعون على (٢١) محافظة إضافة إلى أمانة العاصمة وتبلغ المساحة الكلية للجمهورية اليمنية (٥٥٠) ألف كم^٢ .

ثالثاً: التقسيمات الطبيعية :-

تنقسم الجمهورية اليمنية من حيث التكوينات الطبيعية إلى خمس مناطق (جبلية ، هضابية ، ساحلية ، الربع الخالي ، والجزر اليمنية).

أ- المناطق الجبلية :-

تكونت جبال اليمن من حمم بركانية نتيجة التصدع الأفريقي الذي أحدثه الأخدود؛ وأدى إلى تكوين البحر الأحمر وخليج عدن ، بمحور شمال جنوب مواز للبحر الأحمر ، ومحور غرب شرق مواز لخليج عدن مكونه بذلك ما يشبه الحرف (L) ومكوناتها الجيولوجية من الصخور البركانية الرسوبية ، ويتدرج ارتفاعها عن مستوى سطح البحر ما بين ١٠٠٠م إلى ٣٦٦٦م حيث تبلغ أعلى قمة في جبل النبي شعيب بمحافظات صنعاء (٣٦٦٦م) وهي أعلى قمة في الجزيرة العربية ، ويقع خط تقسيم المياه في هذه الجبال حيث تنحدر مياهها شرقاً وغرباً وجنوباً إلى :

١- وديان تصب في البحر الأحمر من أبرزها : وادي حرص ، وادي مور، ووادي زبيد ووادي سهام .

٢- وديان تصب في خليج عدن والبحر العربي من أبرزها : وادي تبن، وادي بنا ، ووادي حضرموت .

٣- وديان تنحدر إلى الشمال والشمال الشرقي منها : وادي خب، وادي السد، وادي أذنه ، وادي رماع، ووادي شعيب .

وتتخلل السلسلة الجبلية على طول امتدادها قيعان وأحواض مستوية تسمح بإقامة حواجز للسيول وسدود تغذي عبر قنوات للري ، مساحات زراعية واسعة ، واهم تلك القيعان قاع صعده (صعده) وقاع البون (عمران) ، ووادي بيحان (شبوثة) وقاع عيوه (بحضرموت) ، وقاع شعيب (المهرة) .

ب: الهضاب :-

تقع إلى الشرق والشمال والمرتفعات الجبلية وموازية لها لكنها تتسع أكثر باتجاه الربع الخالي وتبدأ بالانخفاض التدريجي ويبلغ أقصى ارتفاع لها ١٠٠٠ متر وهي تشمل :

صعده ، الجوف ، شبة ، حضرموت ، المهرة وتتداخل أطراف هذه المناطق حدوديا من الناحية الشمالية بالربع الخالي .

ج- السهول الساحلية :-

وتشمل السهول الساحلية المطلة على البحر الأحمر والبحر العربي، وهي متصلة ببعضها البعض ومكونة من شريط ساحلي وتمتد من الحدود العمانية باتجاه جنوب غرب إلى باب المندب

د- منطقة الربع الخالي :-

وهي من المناطق الصحراوية اليمينية التي تتخللها بعض النباتات البرية ، مثل عروق الكثيب والزيزاء والموارد . . . الخ .

هـ - مجموعة الجزر اليمينية :-

تنتشر في المياه الإقليمية لليمن في البحر الأحمر والبحر العربي ولها مناخها وطقسها وبيئتها الخاصة ، ولها تضاريسها وتكويناتها الطبيعية وتتركز أكثرها في البحر الأحمر موزعه على محاذة الشاطئ اليمني أهمها وأكبرها جزيرة كمران المأهولة بالسكان وبعض الحيوانات البرية النادرة بالإضافة إلى أرخبيل حنيش .

أما جزيرة ميون (بريم) فلها أهميتها الخاصة التي تكمن في موقعها الاستراتيجي المتحكم في مضيق باب المندب ، أما الجزر اليمينية في البحر العربي فتتواجد متقاربة من بعضها أشهرها جزيرة سقطرى موطن أشجار العنب ودم الأخوين ذات الأهمية الاقتصادية والعلاجية .

كما توجد بالقرب من الجزيرة مجموعة جزر صغيرة أهمها جزيرة عبد الكوري ، جزيرة الأخوين (سمحة ودرسه).

رابعاً :- المناخ :-

حار رطب على الشريط الساحلي معتدل في المرتفعات الجبلية ومناخ صحراوي في المناطق الصحراوية .

تهطل الأمطار على أراضي الجمهورية على مدار فصول السنة ، وتفاوت كمية هطول الأمطار من فصل إلى آخر حيث تقل في فصل الشتاء وتزداد في فصلي الصيف والربيع ، وتصل إلى أعلى مستوياتها خلال الأشهر الثلاثة (يونيو ، يوليو ، أغسطس).

القوى العاملة:- دلت نتائج المسح للقوى العاملة لعام ٢٠٠٥م أن عدد موظفي الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط بلغ (٥٣٧,٠٠٠) ، علماً بأن في اليمن خمسة صناديق تأمينية وهي :-

١- الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وتتولى التأمين على موظفي الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط .

٢- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتتولى التأمين على عمال القطاع الخاص.

٣- صندوق تقاعد القوات المسلحة ويتولى التأمين على أفراد القوات المسلحة .

٤- صندوق تقاعد الأمن والشرطة : ويتولى التأمين على أفراد الأمن والشرطة .

٥- صندوق تقاعد الأمن السياسي : ويتولى التأمين على أفراد الأمن السياسي .

المصدر:- كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء

أهداف الهيئة ومجالات التغطية التأمينية التي تنفذها

هناك العديد من الأهداف المباشرة وغير المباشرة التي تسعى نظم التأمينات الاجتماعية ومنها الهيئة إلى تحقيقها ومن أهمها ما يلي :-

- ١- تحقيق مستوى معيشي مناسب للمتقاعدين بعد انتهاء خدماتهم وإعالة أسرهم بعد الوفاة .
- ٢- المساهمة في التخفيف من الفقر وإزالة الفوارق بين الطبقات وذلك من خلال دفع المعاشات للمتقاعدين وأسرهم من بعدهم والذين يمثلون شريحة اجتماعية واسعة من المجتمع.
- ٣- العمل على تنظيم علاقة العمل واستقرارها بين المؤمن عليهم وجهة العمل .
- ٤- المحافظة على حقوق القوى العاملة وتحريرها من الخوف عند الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل .
- ٥- المساهمة في خلق فرص العمل من خلال إحالة من بلغوا أحد الأجلين إلى المعاش وإحلال موظفين جدد بدلاً عنهم وكذا من خلال المشاريع الاستثمارية التي تساهم بها الهيئة.
- ٦- المساهمة في زيادة حجم الإنتاج من خلال زيادة حجم الاستثمارات وتنمية الاقتصاد القومي .

- فروع التأمين التي تغطيها الهيئة هي :-

١. تأمين الشيخوخة ويستحق المؤمن عليه معاش تقاعدي شريطة أن لا تقل مدد اشتراكه عن خمسة عشرة عاماً ويمكن شراء خمس منها اعتبارية للمؤمن عليه الرجل وعشرة أعوام للمرأة ويمكن شراء خمس منها اعتبارية.
٢. تأمين العجز ويستحق المؤمن عليه معاش تقاعدي بحالة عجزه من غير إصابة العمل حتى ولو عمل لمدة شهر واحد .
٣. تأمين الوفاة ويستحق المؤمن عليه معاشاً تقاعدياً في حالة الوفاة حتى ولو عمل لمدة يوم واحد .
٤. تأمين إصابات العمل ويستحق المؤمن عليه بموجبه معاش كامل بحالة الوفاة أو العجز المستديم بسبب الإصابة أو بمرض مهني حتى ولو عمل يوم واحد فقط بالإضافة إلى تعويض دفعه واحدة حسب مقدار نسبة العجز.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس الهيئة

اشتمل تقرير الهيئة للعام السابق ٢٠٠٥ على العديد من التحديات والمشكلات التي تتطلب سرعة العمل على مواجهتها لضمان الحفاظ على المركز المالي للصندوق لأطول فترة ممكنة. وقد تمثلت أهم تلك التحديات في ما أظهرته الدراسة الاكتوارية من نتائج غير ايجابية، وفي ضرورة مواجهة الآثار المالية المترتبة على التقاعد المبكر للقوى الفائضة، والانعكاسات المالية المستقبلية المترتبة على تطبيق إستراتيجية الأجور والمرتبات وضرورة الدخول في استثمارات حقيقية.

وقد أوفت الهيئة ممثلة في موظفيها وقيادتها بما التزمت به في تقريرها للعام الماضي حيث تم التأكيد بان عام ٢٠٠٦ سيشهد إيجاد الحلول الجذرية لمعظم المشكلات والتحديات السابق الإشارة إليها. ويسعدني في بداية هذا التقرير تقديم الشكر والتقدير لفخامة الأخ/ رئيس الجمهورية وللإخوة في مكتب رئاسة الجمهورية على تجاوبهم وتوجيهاتهم للجهات المعنية في العمل على تجاوز المشكلات التي تعاني منها الهيئة. وهذا دليل على مدى اهتمام القيادة السياسية بالعمل على جعل المركز المالي للهيئة في حالة مستقره باعتبار ذلك ينعكس مباشرة على الاستقرار المعيشي للمتقاعدين وأسره وهو ما يصبوا إليه الجميع.

وفي ضوء كل ما سبق فإنه تم مواجهة أهم التحديات السابق ذكرها كما يلي:

موضوع القوى الفائضة :-

تم حل مشكلة الأثر المالي على الهيئة مع وزارة المالية فيما يتعلق بالقوى الفائضة. ونقدم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ سيف العسلي وزير المالية على تعاونه مع الهيئة في هذا الموضوع.

أثر تطبيق إستراتيجية المرتبات والأجور على المركز المالي لصندوق الهيئة :

تم حل مشكلة الأثر المالي على صندوق الهيئة مع وزارة المالية. وتقدم الهيئة الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / سيف العسلي وزير المالية على تعاونه مع الهيئة في هذا الموضوع.

وكما اعتادت عليه الهيئة في تقاريرها السنوية أن تبرز العقبات والتحديات القائمة لتعد بمثابة برنامج عمل للسنة القادمة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن أهم التحديات التي لازالت تواجه الهيئة منذ فترة طويلة والتحديات الجديدة التي ظهرت مؤخرا تتمثل في الآتي:

تحصيل الاشتراكات التأمينية ومقترح الخصم من المنبع:

تظل مشكلة تحصيل ضبط المتحصلات التأمينية وما تحتاجه من تكاليف وجهد لمتابعة الجهات المختلفة خاصة بعد تطبيق قانون السلطة المحلية من اكبر التحديات التي تعاني منها الهيئة. ويعتبر خصم الاشتراكات التأمينية بخصمها من المنبع من قبل وزارة المالية وتوريدها إلى حسابات الهيئة بمثابة الحل الجذري لهذه المشكلة وهو ما نأمل تحقيقه والذي لا يتحقق ما لم تحظى الهيئة بدعم وزارة المالية كما هو معهود منها.

حرمان الهيئة من استثمار فوائضها الشهرية في أدون الخزينة:

لقد تكبدت الهيئة خسائر جسيمة نتيجة لحرمانها خلال النصف الأخير من عام ٢٠٠٦ من الاستثمار في أدون الخزينة لفائض إيراداتها الشهرية. وقد بلغت الخسارة خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٦ حتى نهاية عام ٢٠٠٦ مليارات الريالات. وفي هذا الصدد نود أن نبرز للمعنيين والذين نحن على ثقة بأنهم يطلعون على هذا التقرير باعتبار الهيئة تهم مختلف الأطراف ويجب أن يعرف الجميع بوضع المركز المالي للهيئة التي ستصبح بعد فترة مستقرا للجميع، بان الهيئة لا تتمتع بالمرونة الكافية في استثمار مواردها للعديد من الأسباب القانونية والفنية وبالتالي كانت ولا تزال مضطرة للاستثمار في أدون الخزينة. وبالتالي لا يجوز وقف الاستثمار في أدون الخزينة مرة واحدة قبل أن تعطى للهيئة المرونة الكافية في استثمار مواردها وان لا تكون الإصلاحات الاقتصادية في جوانب معينة من أوجه التنمية على حساب المركز المالي للهيئة إذ أنه من غير المنطقي أن يتم إصلاح جانب معين وإحداث مشكلات أكبر في جانب آخر خاصة وان أي اختلالات في المركز المالي للصندوق وحدوث عجز سوف يحمل الخزينة العامة عبء إضافي ومشكلة نحن في غناء عنها إذا لم يتم النظر لمركز الهيئة المالي نظره طويلة المدى تمتد لسنوات طويلة.

استكمال إدخال النظام التأميني الآلي في نشاط الهيئة:

انطلاقا من قناعة موظفي وقيادة الهيئة بأهمية إدخال الحاسب الآلي في تسيير مختلف أنشطة الهيئة، فقد تم منذ سنتين تقريبا البدء بتصميم النظام التأميني الآلي والذي أصبح الآن في مراحله الأخيرة. حيث يتم حاليا تجربة العديد من الأنظمة الفرعية التي تم استكمالها وذلك بإدخال بيانات فعليه لضمان ترابط الأنظمة من جهة وضمان تلبية مختلف متطلبات الهيئة وفقا للمستجدات التي حدثت خلال العام الماضي والعام الحالي من تشريعات قانونية ومعالجات مالية جديدة عكست نفسها على مستقبل النظام الآلي وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة تجسيد النظام الآلي بها مما أدى إلى تأخير استكمال النظام في الموعد الذي كانت الهيئة قد أشارت إليه في تقاريرها السابقة. ثقتنا كبيره بان عام ٢٠٠٧ سيشهد تطورا كبيرا نحو استكمال النظام التأميني الآلي.

إدخال التعديلات القانونية:

نأمل أن يتم خلال الفترة القادمة إدخال التعديلات القانونية وفقا للمقترحات التي قدمتها الهيئة إلى الجهات المعنية وهو ما من شأنه العمل على الحد من الآثار الغير ايجابية التي وردت في الدراسة الاكتوارية.

تفعيل استثمار موارد الصندوق:

لقد تقدمت الهيئة بعدة دراسات لاستثمار موارد الصندوق. ونؤكد في هذا الصدد حرصنا على ضرورة أن تكون الاستثمارات في مجالات مضمونة وبحيث يكون المعيار الرئيسي للدخول في الفرص الاستثمارية هو العائد المتوقع المضمون وبعقلية القطاع الخاص دون الخوض في أي اعتبارات أخرى. إن احد مجالات الحصول على الفرص الاستثمارية المناسبة للهيئة هو تفاعل الأخوة في مجلس الوزراء ومجلس النواب على العمل على ضم الهيئة في أي فرص استثماريه مجدية جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص كما تم عند دخول الهيئة كمساهم في مشروع الغاز الطبيعي المسال. ويعد تفعيل موضوع الاستثمار بالطرق الصحيحة من أهم إصلاحات المركز المالي للصندوق.

وأما بالنسبة لانجازات الهيئة خلال عام ٢٠٠٦ فإنني ساترك للقارئ الاطلاع على ما ورد في التقرير من جوانب مشرقه يعود الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في تحقيقها للأخوة والأخوات موظفي وقادة الهيئة.

الشكر والتقدير للأخ الأستاذ/ حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس الإدارة والذي عمل على توفير بيئة العمل المثلى لقيادة الهيئة في ممارسة مهامها الأمر الذي انعكس إيجاباً على كل الجوانب المشرقة في هذا التقرير. كما أتى أقدم الشكر والتقدير لمختلف أعضاء المجلس كما هي لكافة العاملين بالهيئة بالمركز الرئيسي وفروع الهيئة المختلفة.

والله الموفق،

د. عبد الملك إسماعيل حجر
رئيس الهيئة

المقدمة:

ظل الاهتمام الدولي بالتأمينات الاجتماعية متزايداً خلال سنة ٢٠٠٦م إذ استمرت الجمعية الدولية للضمن الاجتماعي ISSA في تبني المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش ذات العلاقة بتطوير العمل التأميني وآلياته وتبادل الخبرات بين منظمات التأمين المختلفة بغية التوصل إلى صيغ أكثر عدالة وموضوعية في حماية العاملين وأسرهـم بالنظر لكونهم يمثلون رأس المال الأكثر أهمية للمجتمعات. وقد شاركت الهيئة في جزء من تلك المؤتمرات والندوات في أكثر من بلد بهدف الرقي بعمل الهيئة والاستفادة من تجارب الآخرين في أكثر من جانب من جوانب التأمينات.

وقد حفلت سنة ٢٠٠٦م بالكثير من الأنشطة التي تمت في الهيئة على أكثر من صعيد، فعلى صعيد العمل على تحصيل الاشتراكات التأمينية يستمر العمل على متابعة تلك الاشتراكات عبر الفروع من خلال استمارة (١) و (٢) أو من خلال النزول الميداني أو من خلال عملية الاحتساب التي تتم بين الهيئة وبين الجهات المختلفة، وبالنظر للتكلفة العالية لهذا العمل وأثره السلبي على تخفيض عوائد الاستثمارات لعدم استلام الاشتراكات في الوقت المحدد لها، فإن الهيئة مستمرة في إتباعه ريثما تتم الموافقة على التحصيل من المنبع الذي يمثل الوضع الأفضل لتحصيل الاشتراكات بالنسبة للهيئة وللجهات المختلفة على حد سواء.

وعلى صعيد الاستثمارات فإن الهيئة استمرت في دفع حصتها في مشروع الغاز الطبيعي المسال (Yemen Liquid Natural Gas (YLNG) والذي سبق دخول الهيئة شريكاً فيه مع نهاية ٢٠٠٥م وتُعول الهيئة على عوائد هذا المشروع في المستقبل لتغطية النفقات التأمينية المتوقع تحملها في حينه، كما دخلت الهيئة شريكاً في شركة يمن موبايل للهاتف النقال وبنسبة ٤,٥%، كما يجري العمل على استكمال مشروع مبنى الهيئة بشارع الزبييري وصالة المعارض الدولية في مدينة عدن والذي يتوقع الانتهاء منهما خلال سنة ٢٠٠٧م، كما استمر تدعيم الاستثمارات القائمة بما في ذلك الاستثمار في أدون الخزانة والودائع الدولارية والاستثمارات العقارية والواردة في هذا التقرير.

وعلى صعيد عملية الإحالة للتقاعد وصرف المعاشات التقاعدية جرى تطوير بعض الآليات التي تتم بها هذه العمليات بغية تسهيل العملية وتقليل الوقت اللازم لإنجازها، فضلاً عن تطوير عملية البحوث الاجتماعية الميدانية للمحافظة على أموال الهيئة ووقف صرف المعاشات غير المستحقة، وفي هذا الصدد وقعت الهيئة محضراً مع وزارة المالية يقضي بمعالجة إحالة العمالة الفائضة بآلية تأمينية متعارف عليها في بعض البلدان، ومع تقديرنا لتعاون الأخوة في وزارة المالية فإن العمل يحدونا باستمرار هذا التعاون فيما يتعلق باستمرار العمل بما ورد في هذا المحضر من جهة والتعاون في تحصيل الاشتراكات التأمينية من المنبع من جهة أخرى.

أهم إنجازات الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات خلال عام ٢٠٠٦م

لقد حققت الهيئة العديد من الإنجازات في الفترة الماضية واستوعبت العديد من القرارات والتوجيهات الصادرة من القيادة السياسية وقبل الإشارة إليها نورد بعض المؤشرات الرقمية لنشاط الهيئة على الصورة التالية:

- إجمالي الاشتراكات التأمينية التي تم تحصيلها وغيرها كـ (إيجارات، ضم خدمة، فوائد أذن الخزانية والودائع، الغلاء الذي تتحمله وزارة المالية مبلغ (٦٠,٠١٩,٢٩٨,١٢٢) ريال.
 - إجمالي النفقات الإدارية الباب الأول والثاني مبلغ (١,١٨٤,٦٧٣,٩١٩) ريال.
 - إجمالي النفقات التأمينية الباب الثالث مبلغ (١٥,٠٨١,٥٢٥,٩٧٣) ريال.
 - إجمالي فوائد استثمارات الهيئة في أذن الخزانية والودائع بالدولار لدى البنك المركزي (٢٢,٢٥٦,١٣٩,٨٤٨) ريال.
 - إجمالي عدد المحالين للتقاعد خلال العام ٢٠٠٦م (٨,٢٨٠) متقاعد.
 - إجمالي عدد من منحوا مكافأة نهاية خدمة (١٠٨) مؤمن عليه.
 - إجمالي عدد من منحوا قروض (استبدال) (٣,١٦٨) متقاعد.
 - إجمالي المبالغ المنصرفة كقروض (استبدال) (٣٨٠,٤١٧,٨٥٤) ريال.
 - صافي عدد المتقاعدين حتى نهاية ٢٠٠٦م (٧١,٠٢٢) متقاعد.
 - تم منح المتقاعدين ربع المكمل للحد الأدنى للأجور بأثر رجعي ابتداءً من يوليو ٢٠٠٥م وحتى نهاية عام ٢٠٠٦م بمبلغ (٢,٢٦٨,٢٤٠,٨٤٠) ريال.
 - تم منح زيادة للمتقاعدين الذين تزيد معاشاتهم عن (١٥,٩٨٨) ريال مبلغ (٤,٠٢٢) ريال للفترة من أغسطس وحتى ديسمبر ٢٠٠٦م بمبلغ (٢٤٦,٣٤٩,٢١٥) ريال.
- ونلخص فيما يلي أبرز الإنجازات على مستوى المركز الرئيسي وفروع الهيئة بجميع المحافظات حيث تم التركيز في التقرير على الأعمال غير الاعتيادية التي يقوم بها المركز الرئيسي وملخص لأنشطة الفروع بالأرقام.

أولاً : المركز الرئيسي

١- استثمار فوائض أموال الصندوق:-

كما نشير دائماً بأن هذا الجانب يحضى بجل اهتمام مجلس إدارة الهيئة وقيادتها نظراً للأهمية الكبيرة التي سوف يجنيها الصندوق وخصوصاً إذا ما وجدت فرص استثمارية مناسبة وتؤدي إلى الحصول على عائدات مجدية تؤدي إلى خلق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات وابرز ما تحقق في هذا المجال الهام .

أ- الاستثمارات الحالية :-

- المساهمة في مشروع الغاز الطبيعي المسال:

وقعت الهيئة اتفاقية المساهمة في مشروع الغاز الطبيعي المسال بنسبة ٥٪ من رأس مال الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وقد وقع الاتفاقية من جانب الهيئة الأخ / د.عبدالمك إسماعيل حجر رئيس الهيئة ومن جانب الشركة الأخ / أنور سالم مدير عام شركة الغاز وحضر توقيع الاتفاقية الأخ / وزير الخدمة المدنية والتأمينات رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حمود خالد الصوفي والأخ / وزير النفط الأستاذ خالد بحاح والأخ / وزير المالية الدكتور سيف العسلي وحضر توقيع الاتفاقية من جانب الهيئة كلاً من الأخ / د.عبدالحמיד مانع الصيغ نائب رئيس الهيئة والأخ / عارف فيصل العواضي وكيل الهيئة للتسويات والمعاشات والأخ / فضل علي الأكوغ وكيل الهيئة للشئون المالية والإدارية حيث تم استكمال إجراءات دخول الهيئة كمساهم في مشروع الغاز الطبيعي المسال وتم التسجيل واخذ شهادة الأسهم من مقر الشركة الرئيسي في برمودا مكان تسجيل (YLNG). (انظر صورة فعاليات توقيع الاتفاقية وصورة شهادة الأسهم في نهاية التقرير).

وتم سداد الدفعات المقررة على الهيئة بحسب نسبة المساهمة حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ بمبلغ إجمالي (١١٤,٤٧١,٢١٣) دولار وسيتم تسليم بقية الدفعات بحسب مواعيدها.

- مساهمة الهيئة مع شركة يمن موبايل للهاتف النقال:

في نهاية الربع الأخير من عام ٢٠٠٦م دخلت الهيئة كمساهم في شركة يمن موبايل بنسبة (٤,٥٪) من رأس مال الشركة البالغ (٤٣,٢٦٢,٠٠٠,٠٠٠) ريال وبمبلغ (١,٩٤٨,٠١٠,٠٠٠) ريال. وأصبحت الهيئة عضو مؤسس ضمن لجنة تأسيس الشركة المكونة من المؤسسة العامة للتأمينات، الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، صندوق تقاعد الداخلية، صندوق تقاعد الجيش، المؤسسة الاقتصادية اليمنية، صندوق التوفير البريدي، والمؤسسة العامة للاتصالات وقد قامت الهيئة بدفع مساهمتها المشار إليها أعلاه ، واستلام جميع وثائق المساهمة بما فيها شهادات الأسهم.

ب- أذون الخزانة والودائع الدولارية لدى البنك المركزي :-

بلغ إجمالي المبالغ المستثمرة في أذون الخزانة حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١م (١٣١,٩٩٣,٤٨٥,١٩١) ريال وبلغ إجمالي الودائع الدولارية (٢٢٨,٧٠٠,١٥٧) دولار وبلغت العوائد الاستثمارية للمبالغ المشار إليها سلفاً مبلغ (٢٢,٢٥٦,١٣٩,٨٤٨) ريال . وبعد هذا الاستثمار الناجح في الوقت الحالي كونه من المجالات المأمونة المخاطر وتسعى الهيئة بصورة حثيثة لتنويع مجالات الاستثمار بهدف توزيع المخاطر والحد من الخسائر التي يمكن أن تنتج عن التضخم .

ج- حصص المشاركة السابقة :-

بلغت في ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ (٢٣,٩٥١,٩١٠,٥٠٣) ريال منها:

- مبلغ (١٩٤,٥٠٠,٠٠٠) مستثمر في الشركة اليمنية لتكرير الملح والتي لا تحقق أي عائد وجاري متابعة تصنيفها طبقاً للقانون الخاص بالشركات.

د- العقارات:

- مركز الواحة التجاري في حي الشيراتون جوار مدرسة عمر المختار تم تأجير المبنى كاملاً بعائد استثماري (١,٩٧٠,٠٠٠) ريال شهرياً .
- مشروع مبنى الهيئة بشارع الزبيري :- سيتم الانتهاء من تشطيبه في منتصف العام القادم إن شاء الله حيث وصلت نسبة الانجاز إلى (٧٥%).
- صالة المعارض الدولية بعدن :- وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى (٧٠%) ومن المتوقع الانتهاء منه خلال العام القادم .

٢- البحوث الميدانية :-

استمراراً للخطة التي وضعتها الهيئة لإجراء تتبع (بحوث اجتماعية ميدانية) مركزي ولا مركزي للمستحقين لمعاشات المتوفين من المتقاعدين في مختلف المحافظات فقد تم هذا العام إجراء التتبع في جميع المحافظات ونتج عن ذلك تنزيل (٧٩٢) حالة قيمتها السنوية (١٠٣,٧٢٩,٩٨٧) ريال أما فيما يخص متابعة الازدواج التأميني لما يصرف من الهيئة مع صناديق التقاعد الأخرى في الجمهورية من خلال تنزيل (٢٥) حالة ازدواج من الهيئة قيمتها السنوية (٤٣٦,٦٠٥,٣٥) ريال.

٣- التدريب والتأهيل وحضور المؤتمرات والندوات الدولية حول التأمينات:

تم تدريب الموظفين في الحاسب الآلي والإدارات المختلفة على أنظمة المرحلة الخامسة من النظام الآلي التي شملت عدد من الأنظمة (شئون الموظفين، المرتبات والأجور، الموازنة، المشتريات والمخازن والاستثمار).
في إطار حضور المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بأنشطة التأمينات وقد تم الحضور على النحو التالي:-

شارك الأخ / نائب رئيس الهيئة في ورشة العمل الموجهة حول دعم توجيهات الإصلاح والتطور في أجهزة الدولة ومؤسساتها والتي عقدت في بيروت خلال الفترة من ٢- ٨ يوليو ٢٠٠٦م وقد جرى فيها مناقشة المحاور التالية:

- الإطار المنهجي للبرنامج مركزاً على مراحل تطور الإدارة والتوجيهات الحديثة في الإدارة العامة ونبذة عن المنهج الوظيفي فضلاً عن إعادة هيكلة الخدمات الحكومية.
 - مبادرات تحديث الإدارة العامة ومشروع تحديث الخدمة المدنية في اليمن وبرنامج إعادة الهيكلة الإدارية الإستراتيجية وقياس الأداء .
 - القيادة الفعالة والافتراضات التي يتبناها المدير تجاه العاملين .
 - تحليل عوامل البيئة الداخلية والخارجية باستخدام التحليل الرباعي .
- كما شارك الأخ / نائب رئيس الهيئة في الندوة التي عقدت حول إصابات العمل وأمراض المهنة في الصين .

شارك الأخ / مدير عام مكتب رئيس الهيئة في الندوة التي عقدت في عمان حول تحصيل الاشتراكات التأمينية والصعوبات التي تواجه عمليات التحصيل واهم ما تم عرضه هو تجربة المؤسسة العامة للتأمينات الكويت والمؤسسة العامة للتأمينات بالمملكة العربية السعودية وكذا المؤسسة التأمينية بدولة البحرين .

كما جرى عقد اجتماع لضباط الارتباط المكتب الإقليمي للدول الآسيوية لـ(لايسا) الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي بعمان بصورة ممثلة المنظمة الدولية للتأمينات (الايسا) وتم مناقشة دور المكتب الإقليمي وضباط الارتباط في خلق روح التعاون بين المنظمة والمكتب ومؤسسات التأمينات العربية وكذا دور المنظمة في دعم مؤسسات التأمينات في الوطن العربي والعالم والرؤية الجديدة للايسا .

شارك الأخ / وكيل الهيئة لقطاع التسويات والمعاشات والأخوة مدراء عموم فروع الهيئة بمحافظات (مأرب - حجة - إب - الحديدة) : في الدورة التدريبية التي عقدت في مدينة دمشق بالجمهورية السورية خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦م بعنوان الممارسات الإدارية الحديثة في تطوير برنامج الضمان الاجتماعي والتي عقدها المكتب الإقليمي للدول العربية الآسيوية بالتعاون مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية السورية وكان أهم محاور الندوة كما يلي:

- العلاقات العامة ودورها في تطوير كفاءة المؤسسات التأمينية وزيادة الاتصال مع جمهور المؤمن عليهم.
- دور الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ISSA والمكتب الفرعي للدول العربية الآسيوية .
- استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة لزيادة كفاءة فاعلية إدارة المؤسسات والضمان الاجتماعي .
- تنمية الموارد البشرية وأثرها في كفاءة العاملين في المنشآت .
- التحديات التي تواجه أنظمة التأمينات الاجتماعية والحلول المقترحة لها .
- ضمان جودة الخدمات التأمينية لبناء جسور الثقة وتحقيق رضا العملاء .
- الحد من التهرب في تأدية الاشتراكات (تجربة الدول العربية الآسيوية) .

٤- التحول من النظام اليدوي إلى الآلي:-

قامت الشركة الاستشارية خلال هذا العام باستكمال تصحيح ما تبقي من ملاحظات على المراحل من الأولى حتى الرابعة من النظام بالإضافة إلى البدء بإنجاز المرحلة الخامسة والتي تحتوي على عدد من الأنظمة هي (الاستثمار - شؤون الموظفين - الأجور - الموازنة - المشتريات - المخازن) بالإضافة إدارة النظم وغيرها.

٥- الزيارات الدورية للقيادات العليا لفروع الهيئة بجميع المحافظات: قام الأخ / رئيس الهيئة والأخ /

نائب رئيس الهيئة ووكيل الهيئة ومدير عام مكتب رئيس الهيئة ومدير عام الإيرادات بزيارة فروع الهيئة كفرقي عمل في فترتين مختلفتين وذلك لمحافظات (ذمار- الضالع - عدن - لحج - أبين - الحديدة - تعز - إب- البيضاء- المكلا- شبوة- المهرة - سيئون - مأرب- عمران - حجة) وقد جرى خلال الزيارة اللقاء مع الأخوة مدراء عموم الفروع والموظفين لتلمس همومهم وتوضيح بعض الجوانب التي يكتنفها الغموض في أعمال التسويات والمعاشات وتم توضيحها لهم وعلى أثر تلك الزيارة تم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنح صلاحيات أوسع للفروع تمهيداً لوضع النظام الآلي كبديل للنظام اليدوي بعد أن يتم الانتهاء من بعض برامج النظام وخصوصاً المتعلقة بجانب المعاشات وبيانات المؤمن عليهم وضبط الاشتراكات التأمينية.

إستراتيجية الأجور والمرتبات لموظفي الدولة

بناءً على الدراسة التي قدمت من الهيئة والمشار إليها في تقرير العام الماضي حول اثر تنفيذ الإستراتيجية على التوازن المالي لصندوق الهيئة والتي اقترح بديلين لتسوية تلك الآثار وهي .

١- حساب معاش التقاعد على أساس الأجر الكامل لمدة الاشتراك وفقاً للأجر السابق واحتساب الزيادة الجديدة من تاريخ الاشتراك عنها فقط وناتج الحسابتين يمثل المعاش التقاعدي.

٢- أن يتم تسوية الفوارق مع الهيئة وفقاً لدراسة اکتوارية من قبل الهيئة .

وبعد التفاوض من قبل الهيئة مع الجهات المعنية في الدولة تم التوصل إلى معالجة تلك الآثار على النحو التالي :-

١- تسري إجراءات النقل إلى الهيكل العام للأجور والمرتبات والإحالة إلى التقاعد بموجب هذا الاتفاق على الموظفين الذين بلغوا احد الأجلين أو المتوفين أو المصابين بعجز مستديم من موظفي وحدات الخدمة العامة والموظفين المشمولين بقانون صندوق الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ٢٠٠٤م بما لا يتعارض مع قانون التأمينات والمعاشات رقم (٢٥) لسنة ٩٠م وقواعد النقل التي تضمنها قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) لسنة ٢٠٠٥م والمعاشات التي تضمنها قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٠) لسنة ٢٠٠٥م الفقرة (٦).

٢- تعالج أوضاع الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط الإحالة إلى التقاعد (بالغي احد الأجلين / متوفين / مصابين بعجز مستديم) قبل صدور القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م وفقاً للمعاشات الواردة في الفقرة (٦) من قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٠) لسنة ٢٠٠٥م وعلى النحو التالي:

أ- نقلهم إلى بداية ربط الدرجة المقابلة للوظيفة الحالية التي يشغلونها أو التي سبق لهم شغلها أو بحسب مؤهلاتهم وسنوات خدمتهم أيهما أفضل .

ب- احتساب فترة الأقدمية حتى نهاية العام ٢٠٠٤م بالنسبة للمستمرين في شغل وظائفهم وحتى تاريخ الوفاة بالنسبة للمتوفين وحتى تاريخ الإصابة بالنسبة للمصابين بعجز مستديم .

ج- النقل إلى الهيكل العام للبالغين اجل الإحالة إلى التقاعد في عام ٢٠٠٥م دون استثناء لما قبل ٢٠٠٥/٧/١م وربط عملية النقل بالإحالة إلى التقاعد وذلك كجزء من عملية النقل إلى الهيكل العام ويسري ذلك على من تقرر إحالتهم إلى التقاعد نتيجة الإصابة بعجز طبقاً للقانون .

د- نقل شاغلوا الوظائف الذين لم تصدر قرارات بإحالتهم إلى التقاعد والمستمرين في وظائفهم حتى الآن ممن بلغوا احد اجلي الإحالة إلى التقاعد في الأعوام السابقة إلى الهيكل العام وربط ذلك بالإحالة إلى التقاعد واعتبار ذلك جزء من عملية النقل .

هـ- يمنح بالخوا اجل الإحالة للتقاعد بالسن أو الخدمة أو الوفاة قبل عام ٢٠٠٥م الذين لم يتم ربط معاشاتهم في التأمينات نسبة (٥٠%) من الزيادة المستحقة لنظرائهم المنقولين إلى الهيكل العام شريطة أن لا يقل عن الحد الأدنى المقرر في جدول الأجور وربط منح الزيادة باستكمال إجراءات الإحالة إلى التقاعد. وفيما يتعلق بالوفاة ومن صدر له قرار بالإحالة يتم احتساب المعاش على أساس المرتب في تاريخ الوفاة أو الإحالة بحسب قانون التأمينات وما زاد على ذلك يسكن بالوضع المنصوص عليه أعلاه ويعتبر الفارق استثنائي تنطبق عليه حكم المادة (٩٣) من قانون التأمينات والمعاشات .

و- بالنسبة للمتقاعدين الذين تم ربط معاشاتهم التقاعدية لدى الهيئة بعد ٢٠٠٥/٧/١م وقبل استيعابهم في هيكل الأجور والمرتبات الصادر بموجب القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م فتتولى الهيئة القيام بحصر هذه الحالات وتجهيز الكشوفات بالبيانات الوظيفية اللازمة وتقديمها إلى الوحدة الفنية الرئيسية لتقوم بدراسة وتنفيذ إجراءات نقلها إلى الهيكل وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٠) لسنة ٢٠٠٥م وإجراءاته التنفيذية ، وإبلاغ الهيئة لإضافة الفارق الممنوح لهم إلى مستحقاتهم التقاعدية وفيما يخص المتقاعدين الذين تم ربط معاشاتهم من ٢٠٠٥/١/١م وحتى ٢٠٠٥/٦/٣٠م فإنه يتم دراسة هذه الحالات والاتفاق بشأنها لاحقاً.

٣- تقوم وزارة المالية بتعويض الهيئة عن الزيادة في المرتبات والأجور بسداد الاشتراكات التأمينية الناتجة عن الزيادة في المرتبات لموظفي وحدات الخدمة العامة والوحدات المتعثرة المشمولة بقانون صندوق الخدمة المدنية من تاريخ الإحالة وبما يكمل (١٨٠) اشتراكاً وذلك للفترة من ٢٠٠٥/٧/١م وحتى ٢٠٢٠/٦/٣٠م ووفقاً للكشوفات المقدمة من الهيئة. وبالنسبة للحالات التي بلغت احد اجلي التقاعد قبل ٢٠٠٥/٧/١م ولم يتم صدور قرار الإحالة لها تسدد اشتراكاتها بنفس الآلية ، أما الحالات التي صدرت قرارات إحالتها أو توفوا قبل ٢٠٠٥/٧/١م فيعتبر الفارق استثنائي ينطبق عليه حكم المادة (٩٣) من قانون التأمينات والمعاشات .

٤- بالنسبة للمحاليين إلى التقاعد من موظفي وحدات القطاعين العام والمختلط تتحمل وحدات القطاعين العام والمختلط سداد الاشتراكات التأمينية الناتجة عن الأثر المالي المستحق عن الزيادة في المرتبات وسدادها إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات حسب الاشتراكات القانونية بواقع (١٨٠) اشتراك وذلك لجميع حالات التقاعد والعجز والوفاة وفقاً للكشوفات التي تقدمها الهيئة ، وتورد إلى الهيئة مباشرة ، قبل الصرف لهذه الحالات .

٥- تلتزم الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بربط المعاش التقاعدي خلال شهرين من تاريخ الإحالة لجميع الموظفين الذين سيتم إحالتهم للتقاعد لأي سبب من أسباب إنهاء الخدمة واعتماد فتوى النقل والتسكين بالكادر العام للأجور والمرتبات وكشف الراتب المعد من قبل الجهة بعد التسكين في الكادر للحالات المحالة إلى التقاعد لأغراض ربط المعاش التقاعدي وعدم إعادة أي حالات إلى العمل تحت أي مبرر ، وفي حالة وجود أي لبس في عملية الإحالة فيتم إعادتها إلى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لمعالجتها .

٦- تستكمل إجراءات النقل إلى الهيكل العام والإحالة إلى التقاعد للموظفين المشمولين بالفقرة (٦) من قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٠) لسنة ٢٠٠٥م على النحو التالي :-

أ- تقوم فرق الأجور في وحدات الخدمة العامة باستكمال إجراءات نقل الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط الإحالة إلى التقاعد وفقاً للقواعد والنماذج والتعليمات المعتمدة ورفعها إلى الوحدة الفنية الفرعية مع إرفاق الوثائق المؤيدة لذلك مثل شهادات الوفاة ، القرارات الطبية لحالات الإصابة بالعجز عن العمل وغيرها من الوثائق المطلوبة لأغراض النقل إلى الهيكل العام .

ب- تقوم الوحدات الفنية الفرعية باستقبال كشوفات ووثائق الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط الإحالة إلى التقاعد واستكمال إجراءات التحقق من سلامة النقل إلى الهيكل العام وطلب التعزيز بالفوارق المالية المستحقة ، مع قيام وزارة الخدمة المدنية ومكاتبها بالمحافظات بإصدار فتاوى الإحالة إلى المعاش التقاعدي .

ج- تقوم وزارة المالية بتعزيز وحدات الخدمة العامة المعنية بفوارق مستحقات نقل الموظفين إلى الهيكل العام لشهرين فقط لتتولى هذه الوحدات بدورها إصدار كشف الراتب لآخر شهر حسب نتائج النقل إلى الهيكل العام للأجور والمرتبات وإحالتهم إلى الهيئة بموجب فتوى الإحالة الصادرة من الخدمة المدنية .

د- تقوم الهيئة بربط المعاشات التقاعدية بموجب فتوى الخدمة المدنية وكشف الراتب لآخر شهر المقدم من الوحدة الإدارية خلال فترة شهرين من تاريخ استلامها بشرط أن تصل الملفات مستوفية كافة الوثائق والنماذج المعمول بها في الهيئة .

٧- تقوم الهيئة العامة للتأمينات بحصر حالات المتقاعدين الذين تقل معاشاتهم التقاعدية عن الحد الأدنى للأجور (٢٠,٠٠٠) ريال ورفعها للوحدة الفنية لطلب التعزيز المالي بالفارق لكل مرحلة ، وتتولى وزارة المالية التعزيز بها وكذا الحالات الجديدة التي تقل معاشاتها عن الحد الأدنى للأجور (٢٠,٠٠٠) ريال .

٨- تشكل لجنة من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ووزارة المالية والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لدراسة أوضاع المتقاعدين الذين تزيد مرتباتهم عن الحد الأدنى طبقا لنص المادة رقم (٣٣) من القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م ورفع مقترح بشأنها على أن تقوم الهيئة بإعداد كشوفات حصر لهذه الحالات وتقديمها للجنة .

٩- على مكاتب وزارة الخدمة والتأمينات ووزارة المالية والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات الالتزام بما ورد في المحضر .

التقاعد المبكر للقوى الفائضة وانعكاساته على المركز المالي للصندوق

بصدور قانون صندوق الخدمة المدنية الخاص بالعمالة الفائضة في كل الجهات المتعثرة والتي تم إحالة موظفيها إلى صندوق الخدمة المدنية والذي يقوم بإحالة من بلغ أحد الأجلين أو توفوا والعمل على تخيير باقي الموظفين على أحد الخيارين التاليين:

أ- الحصول على تعويض مادي يساوي ٤٠٪ من مقدار الراتب مضروباً في المدة الباقية لبلوغه أحد الأجلين مضافاً له مبلغ مكافأة نهاية الخدمة المستحقة وفق قانون التأمينات والمعاشات كما يطبق هذا التعويض إجبارياً على من له خدمات أقل من عشر سنوات.

ب- الإحالة إلى التقاعد المبكر مع شراء مدة خدمة اعتبارية لتحسين المعاش بما لا يزيد عن خمس سنوات أو بلوغ أقرب الأجلين أيهما أقل وينطبق هذا الخيار على كل من له مدة خدمة عشر سنوات فأكثر وهذا يعني أنه يمكن إحالة موظفين بعمر (٢٨) عام إذا توظف وعمره (١٨) عام وفق قانون الخدمة المدنية وله خدمات عشر سنوات فيتم شراء خمس سنوات مدة اعتبارية ويحصل على معاش حسب مدة الخدمة أو الحد الأدنى للأجور وهو الآن عشرون ألف ريال أيهما أفضل للمتقاعد ونتيجة لهذا فقد شعرت الهيئة بخطر هذا الإجراء ودخلت بمفاوضات كبيرة مع وزارة المالية وتم إعداد دراسة قدمتها الهيئة حول تلك الانعكاسات على المركز المالي للصندوق والتي اقترحت ثلاث بدائل لمعالجتها هي :-

(١) حصول الهيئة على التعويض العادل والمحتسب اكتوارياً وفقاً لعمر المتقاعد من القوى الفائضة ومدد خدماتهم المسدد عنها الاشتراكات التأمينية.

(٢) تتولى الهيئة صرف مكافأة نهاية الخدمة لوزارة المالية عن أولئك الموظفين المحالين قبل بلوغ التقاعد المبكر وفق قانون التأمينات والمعاشات وتتولى وزارة المالية تحمل قيمة المعاشات بشكل استثنائي وذلك وفقاً لنص المادة رقم (٩٣) من قانون التأمينات والتي تنص على أن تتحمل الخزينة العامة للدولة تلك الآثار كمعاش استثنائي.

(٣) تتحمل وزارة المالية المعاشات الاستثنائية من تاريخ الإحالة وحتى تاريخ بلوغ أحد الأجلين ثم تتحمل الهيئة بعد ذلك المعاشات القانونية.

وبعد التفاوض مع الجهات المعنية تم الاتفاق على ما يلي :-

١- أن يتم تعويض الهيئة عن الحالات التي تم إحالتهم للتقاعد وفق القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٤م بشأن إنشاء صندوق الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية رقم (١٨٤) في ٢٠٠٤م ولا تخضع لقانون التأمينات والمعاشات وتم إحالتهم للتقاعد.

٢- تم الاتفاق على أن تتحمل الخزينة العامة للدولة المعاشات من تاريخ الإحالة وحتى تاريخ بلوغ احد الأجلين ثم تتحمل الهيئة بعد ذلك الرواتب للحالات التي سوف تبلغ احد الأجلين مستقبلاً .

٣- يتم التفاوض بين قيادة وزارة المالية وقيادة الهيئة لتحديد كيفية سداد التعويض.

٤- تلتزم الهيئة العامة للتأمينات بربط معاشات جميع من سوف يتم إحالتهم للتقاعد من القوى الفائضة عن طريق صندوق الخدمة المدنية.

تستمر اللجنة في مهامها حتى يتم الانتهاء من معالجة أوضاع جميع القوى الفائضة.

ثانياً : ملخص بإنجازات فروع الهيئة بمحافظات الجمهورية

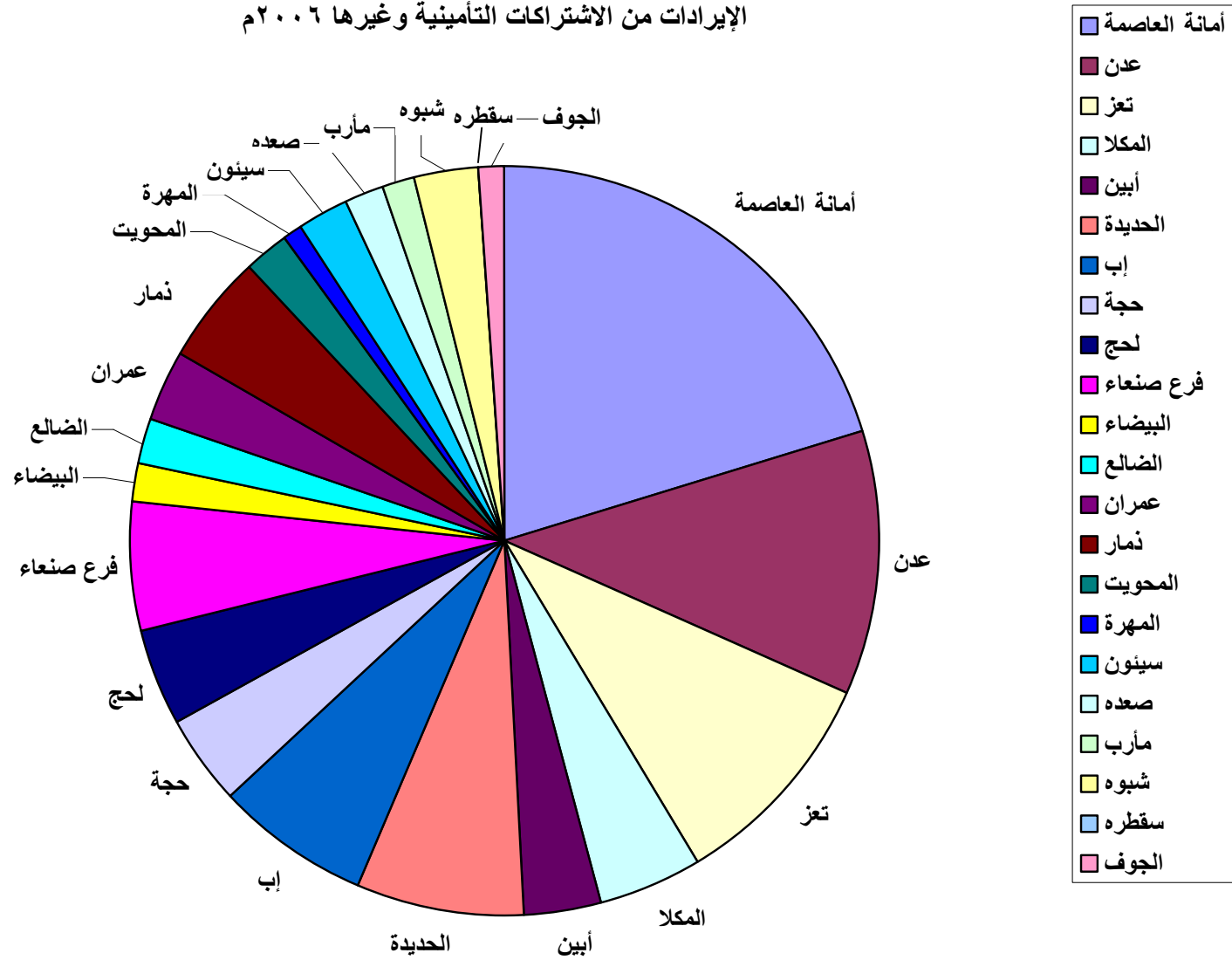
يلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الرقمية التي تبرز أداء مختلف فروع الهيئة وذلك من حيث :-

- مبالغ الإيرادات من الاشتراكات التأمينية وغيرها .
- عدد المحالين للتقاعد خلال العام.
- عدد من منحوا مكافأة نهاية خدمة بالإضافة إلى المبالغ المنصرفة لهم .
- عدد الحالات التي تم إجراء البحوث الميدانية لها .
- عدد الحالات المنزلة وقيمتها خلال العام .
- عدد ومبالغ الحالات التي منحت استبدال (قروض) .

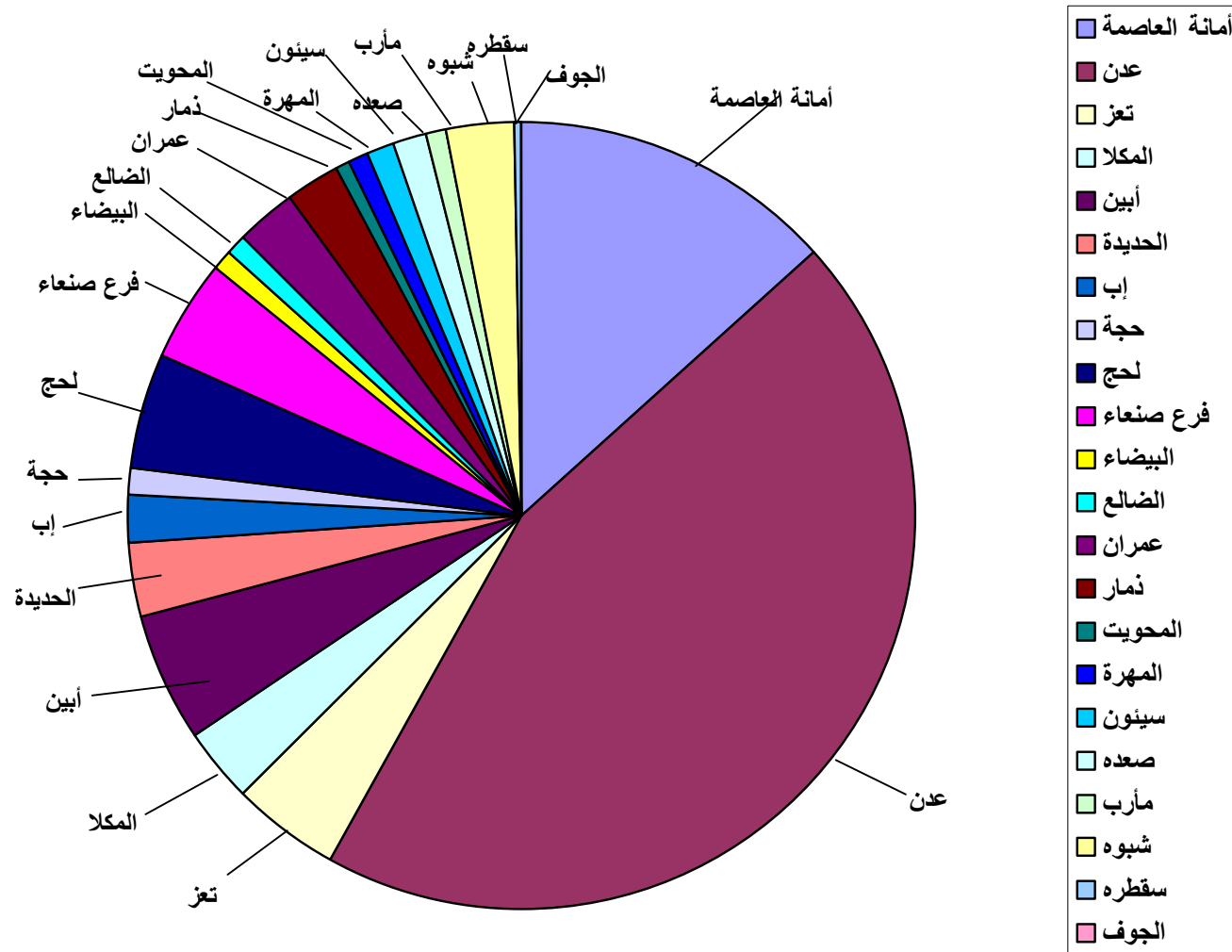
الانجازات بالأرقام على مستوى فروع الهيئة

م	أسماء فروع الهيئة بالمحافظات	الإيرادات من الاشتراكات التأمينية وغيرها	عدد المحالين للتقاعد خلال العام	مكافأة نهاية خدمة		البحوث الميدانية		القروض (الاستبدال)		
				عدد المستفيدين	المبالغ المنصرفة	عدد الحالات المبحوثة	عدد الحالات المنزلة	القيمة السنوية للحالات المنزلة	عدد المتقاعدين	المبلغ المنصرف
1	أمانة العاصمة	5,761,923,218	1,098	13	1,758,384	159	107	13,482,720	356	40,816,230
2	عدن	3,241,503,318	3,716	57	7,840,687	880	302	38,885,100	1,118	137,288,000
3	تعز	2,807,887,119	357	6	605,963	440	55	7,217,640	304	37,480,170
4	المكلا	1,243,251,177	250	4	929,816	147	62	8,081,964	204	24,709,230
5	أبين	975,980,339	439	3	290,433	0	28	3,497,544	267	30,864,470
6	الحديدة	2,031,734,731	249	9	896,861	248	43	5,254,236	266	32,631,690
7	إب	1,901,217,615	177	0	0	146	16	2,099,184	94	10,822,812
8	حجة	1,091,128,273	83	0	0	37	7	944,028	29	3,497,130
9	لحج	1,190,090,551	396	2	285,241	317	59	7,602,432	236	27,234,480
10	فرع صنعاء	1,593,335,588	334	2	811,632	338	35	6,576,600	118	14,917,798
11	البيضاء	484,920,035	84	0	0	69	3	328,428	16	1,913,730
12	الضالع	535,355,671	63	0	0	53	8	1,285,824	5	641,550
13	عمران	898,696,757	200	0	0	50	1	109,476	29	2,203,110
14	ذمار	1,354,022,439	179	0	0	36	1	109,476	29	3,375,808
15	المحويت	542,629,146	63	0	0	39	2	218,952	11	1,403,220
16	المهرة	201,184,718	68	0	0	0	2	320,736	0	0
17	سينون	640,257,630	96	4	575,542	179	15	1,966,500	24	3,035,760
18	صعدة	479,878,358	114	0	0	58	5	687,252	8	910,000
19	مأرب	416,567,515	56	0	0	97	1	117,876	7	797,706
20	شبهه	753,690,699	237	8	1,133,911	45	0	0	36	4,534,530
21	سقطره	42,280,902	11	0	0	10	2	210,552	6	819,000
22	الجوف	288,717,132	10	0	0	18	0	0	5	521,430
	الإجمالي	28,476,252,931	8,280	108	15,128,470	3,366	754	98,996,520	3,168	380,417,854

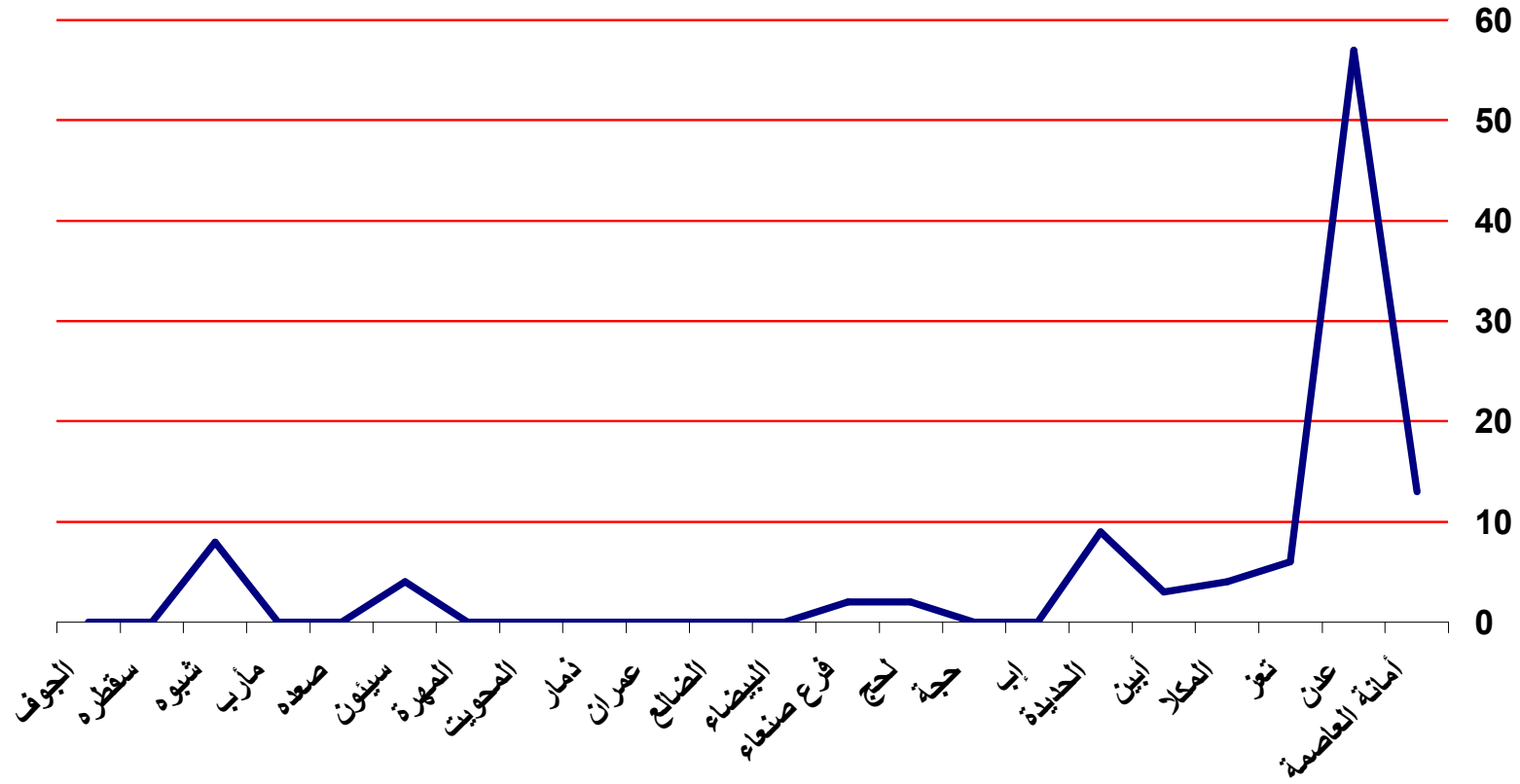
الإيرادات من الاشتراكات التأمينية وغيرها ٢٠٠٦ م



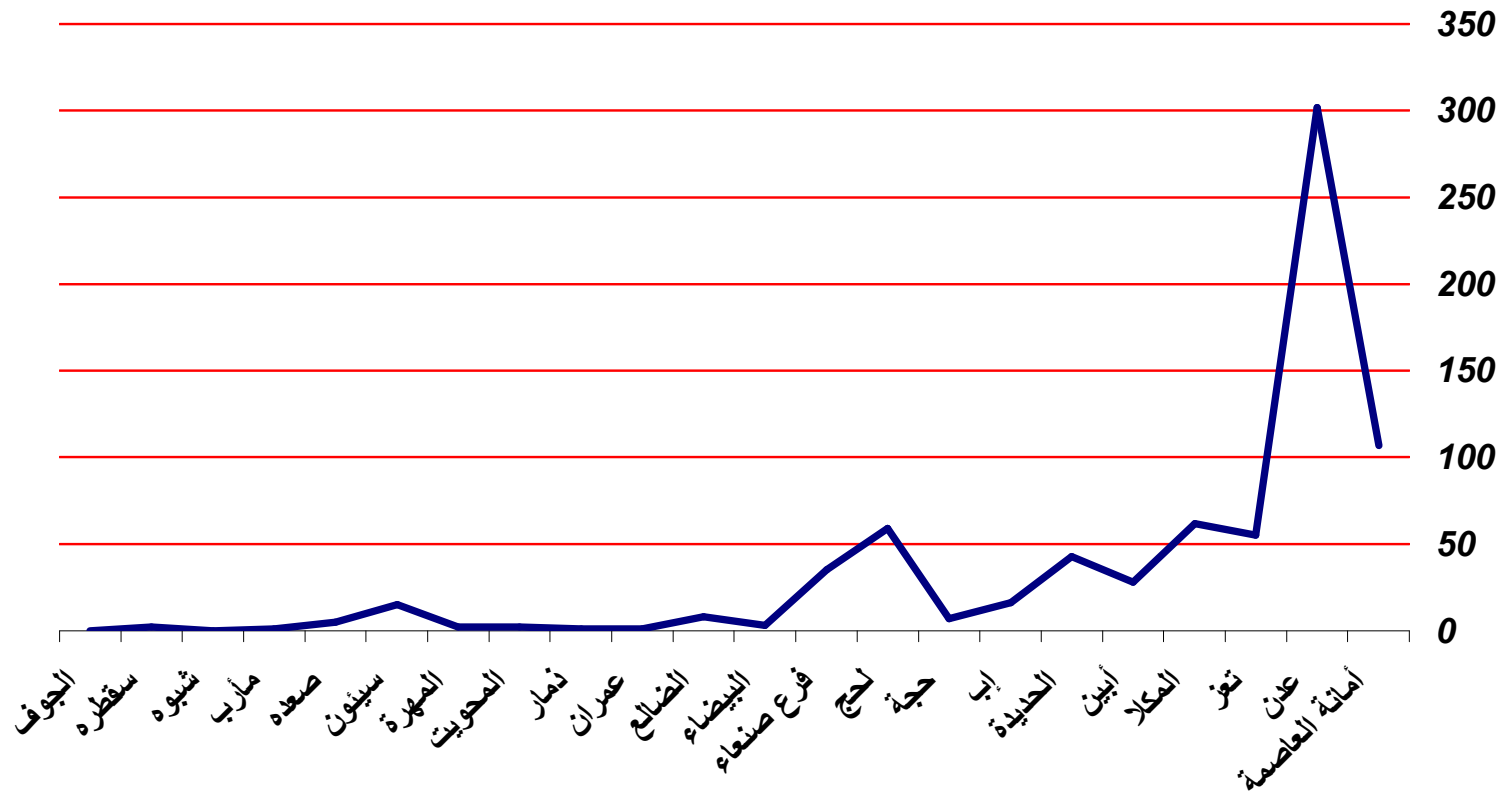
عدد المحالين للتقاعد ٢٠٠٦م



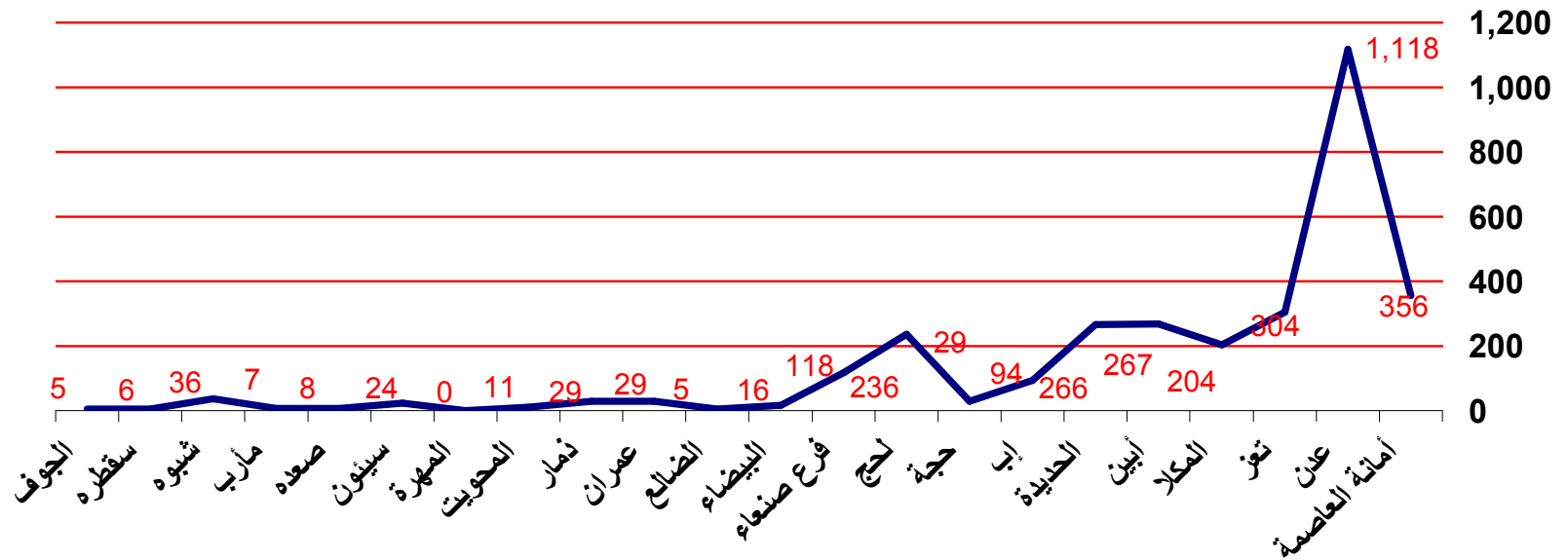
عدد الحالات الحاصلة على مكافأة نهاية خدمة لعام ٢٠٠٦م



عدد الحالات المنزلة لعام ٢٠٠٦م



عدد حالات الاستبدال (قروض) للمتقاعدين خلال العام ٢٠٠٦



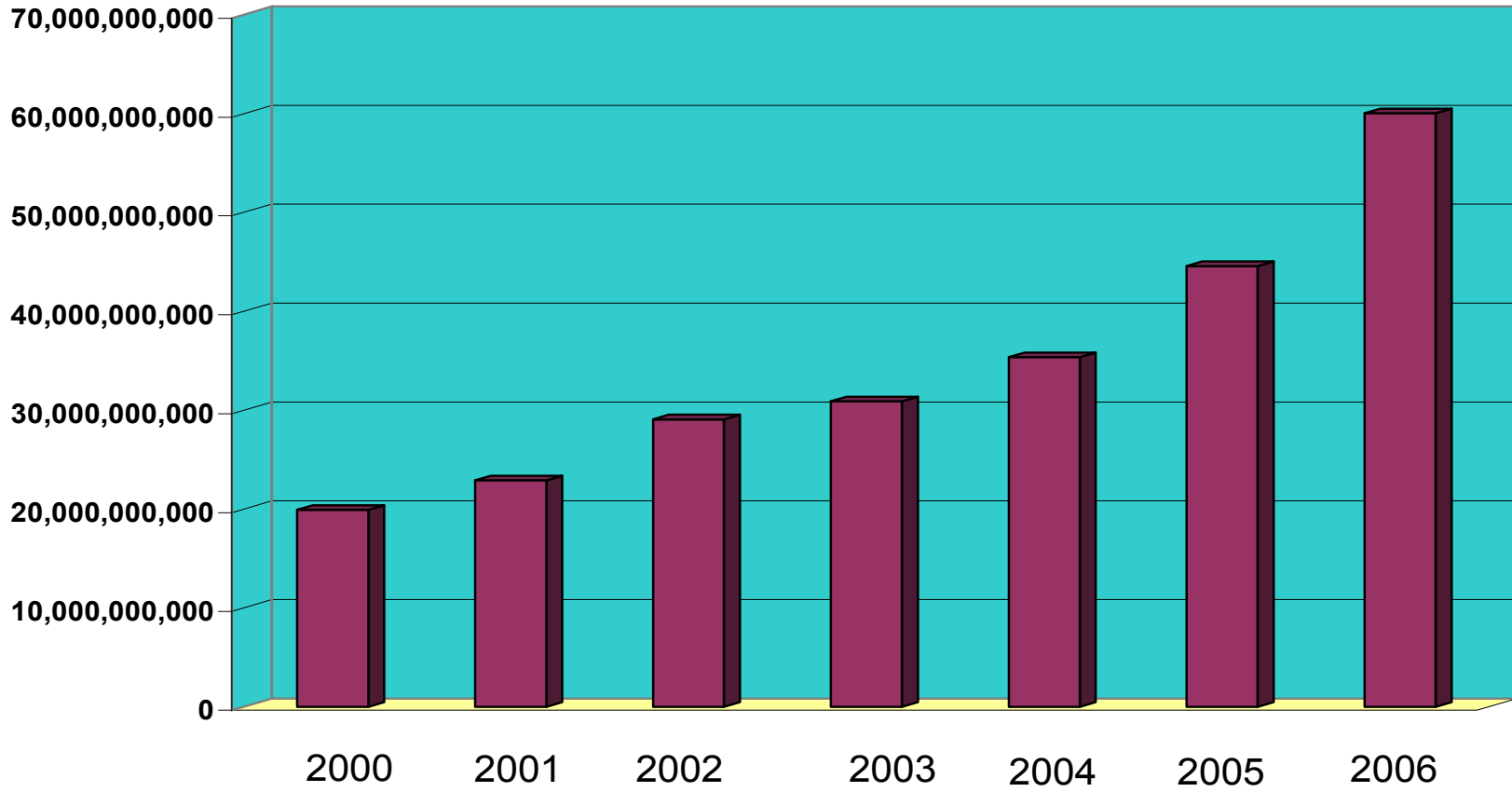
الجدول الإحصائية

إيرادات الهيئة وفروعها من المستحقات التأمينية وغيرها خلال
الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٦ م)

نسبة الزيادة	الزيادة عن السنة الماضية	إيرادات السنة	السنة
		19,925,032,593.00	2000
14.95%	2,978,563,357.00	22,903,595,950.00	2001
26.95%	6,172,313,165.00	29,075,909,115.00	2002
6.29%	1,828,628,543.00	30,904,537,658.00	2003
14.45%	4,466,389,374.00	35,370,927,032.00	2004
26.02%	9,204,465,081.00	44,575,392,113.00	2005
34,65%	15,443,906,009.00	60,019,298,122.00	2006

ايرادات الهيئة وفروعها من المستحقات التأمينية وغيرها خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

لايرادات بالريال

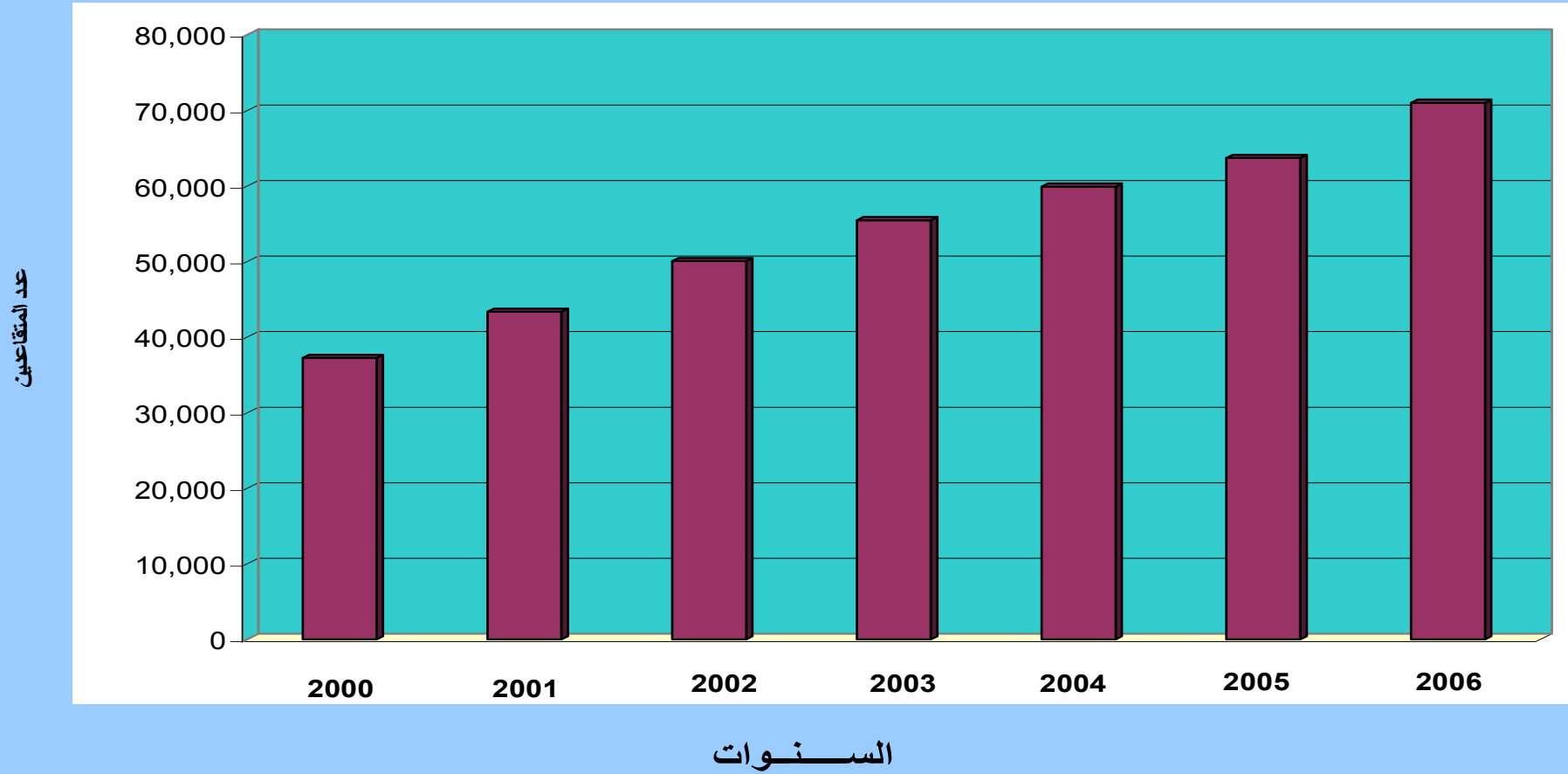


تطور أعداد المتقاعدين خلال الفترة (٢٠٠٠م-٢٠٠٦م)

البيان	عدد الحالات الدورية	عدد الحالات الجديدة خلال العام
2000	37,281	6,079
2001	43,360	6,699
2002	50,059	5,419
2003	55,478	4,030
2004	59,932	3,374
2005	63,706	4,688
2006	71,022	8,280

ملاحظة: العدد (٧١,٠٢٢) هو صافي عدد المتقاعدين الذين يصرف لهم المعاشات في نهاية عام ٢٠٠٦م بعد استبعاد الحالات المنزلة.

تطور أعداد المتقاعدين خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م



جدول مقارنة بين عدد المحالين إلى التقاعد خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٦ م
على مستوى جميع فروع الهيئة

م	اسم الفرع	حتى 1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
1	فرع الهيئة بأمانة العاصمة	4,264	1,139	1,411	1,688	941	685	882	1,098
2	فرع الهيئة م/ عدن	12,625	1,822	1,517	869	1,540	921	1,148	3,716
3	فرع الهيئة م/ تعز	2,366	456	790	542	207	321	755	357
4	فرع الهيئة م/ الحديدة	1,949	561	592	525	293	354	323	249
5	فرع الهيئة م/ إب	844	97	371	179	137	145	276	177
6	فرع الهيئة م/ حضرموت - المكلا	2,549	521	360	237	216	319	368	250
7	فرع الهيئة بمحافظة صنعاء	1,905	0	16	67	95	108	170	334
8	فرع الهيئة م/ نمار	268	72	270	50	31	27	117	179
9	فرع الهيئة م/ لحج	3,351	291	477	327	58	128	110	396
10	فرع الهيئة م/ أبين	3,206	606	359	401	74	69	94	439
11	فرع الهيئة م/ مأرب	53	22	30	49	24	11	18	56
12	فرع الهيئة م/ عمران	311	0	11	6	32	19	44	200
13	فرع الهيئة م/ حضرموت - سينون	1,630	0	20	124	145	133	136	96
14	فرع الهيئة م/ المحويت	101	44	38	42	6	15	21	63
15	فرع الهيئة م/ سقطرى	61	2	4	2	8	2	27	11
16	فرع الهيئة م/ المهرة	105	75	42	17	19	16	14	68
17	فرع الهيئة م/ حجة	421	57	149	47	59	20	23	83
18	فرع الهيئة م/ شبوة	727	248	80	84	64	28	38	237
19	فرع الهيئة م/ البيضاء	311	36	49	34	-14	10	9	84
20	فرع الهيئة م/ الضالع	0	0	0	87	55	18	52	63
21	فرع الهيئة م/ صعدة	234	30	101	28	12	13	34	114
22	فرع الهيئة م/ الجوف	0	0	12	14	0	12	29	10
	إجمالي	37,281	6,079	6,699	5,419	4,030	3,374	4,688	8,280

ملاحظة: إجمالي عدد المتقاعدين لم يخصم منه الحالات المنزلة للسنوات المذكورة

توزيع القوى الوظيفية في الهيئة بحسب الدرجات الوظيفية

الدرجات																			عدد الموظفين	الفرع
20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	3	2	1		
4	6	4	12	16	5	12	9	7	33	17	25	20	24	8	2	29	7	4	245	المركز الرئيسي
1	3	0	4	1	4	5	2	1	23	5	4	6	7	2	0	0	1	0	69	الأمانة
1	1	1	1	2	2	3	7	2	10	5	4	7	1	1	1	4	0	0	53	صنعاء
0	2	3	1	4	3	2	9	10	28	10	15	7	16	4	5	15	0	1	137	عدن
0	4	2	0	1	2	8	3	0	3	3	7	2	2	1	5	3	0	0	48	تعز
4	0	3	3	2	3	2	3	3	11	3	2	5	6	3	0	3	1	1	58	المكلا
1	1	1	2	0	2	0	0	0	9	8	1	1	0	0	0	1	1	0	30	الحديدة
1	0	2	0	0	0	0	1	2	8	3	5	5	5	1	1	1	1	0	37	لحج
1	0	0	1	2	4	4	3	0	4	4	3	1	1	0	0	2	0	0	30	إب
1	1	1	1	0	1	3	0	1	3	0	2	8	2	0	4	1	1	0	32	أبين
0	1	0	0	0	2	0	2	0	3	4	2	0	0	0	0	1	0	0	15	حجة
0	2	0	1	1	2	1	1	0	5	1	6	2	2	0	0	2	0	0	27	شبوة
1	1	0	3	0	0	3	0	0	3	5	2	0	1	0	0	1	0	0	21	ذمار
0	0	0	2	0	0	1	0	0	0	2	2	2	0	0	0	1	0	0	11	المهرة
1	0	0	1	0	4	1	1	1	2	2	0	2	0	0	0	1	0	0	17	صعدة
0	1	0	0	1	3	3	0	0	1	2	3	0	1	0	0	0	0	0	16	البيضاء
1	0	0	0	1	2	0	0	0	1	0	4	0	1	0	0	1	0	0	11	المحويت
0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	2	0	1	0	0	1	0	0	8	مأرب
0	0	0	1	0	2	1	2	2	5	2	4	0	2	0	0	1	0	0	22	عمران
0	0	0	0	0	0	1	0	0	2	4	0	1	1	0	0	0	1	0	11	الضالع
1	0	0	0	1	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	8	سقطرى
0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	2	3	0	0	1	2	0	0	0	11	سينون
18	23	17	33	32	47	50	43	29	155	83	96	69	73	21	20	69	14	6	917	الإجمالي

توزيع موظفي الهيئة بحسب النوع والمؤهلات

البيان	ذكر	أنثى	الإجمالي
دكتوراه	2	0	2
ماجستير	3	0	3
دبلوم عالي	3	0	3
بكالوريوس	221	37	258
دبلوم بعد الثانوية	71	16	87
ثانوية تجارية	19	7	26
ثانوية فنية	2	0	2
ثانوية عامة	247	59	306
د/بعد الإعدادية ٥ سنوات	1	3	4
د/ بعد الإعدادية ٣ سنوات	5	1	6
إعدادية	52	13	65
د/ بعد الابتدائية	1	0	1
ابتدائية	41	8	49
دورة تدريبية	0	4	4
قياس مستوى	2	0	2
رخصة قيادة	2	0	2
يقرأ ويكتب	25	7	32
بدون	50	15	65
الإجمالي	747	170	917

أهم المؤشرات الإجمالية العامة
في صورة رقمية

النسبة التغيير	التغيير المطلق	السنة المالية ٢٠٠٥ م	السنة المالية ٢٠٠٦ م	البيان
34.65%	15,443,906,009	44,575,392,113	60,019,298,122	إجمالي إيرادات الهيئة
49.79%	393,792,886	790,881,033	1,184,673,919	إجمالي النفقات الإدارية للباب الأول والثاني
46.32%	4,774,177,152	10,307,348,821	15,081,525,973	إجمالي النفقات التأمينية
24.99%	4,449,906,795	17,806,233,053	22,256,139,848	إجمالي فوائد استثمارات الهيئة لدى البنك المركزي
76.62%	3,592	4,688	8,280	إجمالي عدد المحالين للتقاعد
-21.17%	-29	137	108	إجمالي عدد من منحوا مكافأة نهاية خدمة
8.25%	1,433,929	17,384,985	18,818,914	إجمالي المبالغ المنصرفة لمكافأة نهاية خدمة
-14.77%	-545	3,689	3,144	إجمالي عدد من منحوا قروض استبدال
-5.94%	-23,921,396	402,772,230	378,850,834	إجمالي المبالغ المنصرفة قروض استبدال
11.84%	7,316	63,706	71,022	الإجمالي التراكمي للمتقاعدين

أهم المؤشرات الإجمالية العامة
في صورة النسبية

السنة المالية م ٢٠٠٥	السنة المالية م ٢٠٠٦	البيان
1.77%	1.97%	نسبة إجمالي النفقات الإدارية للباب الأول والثاني من إجمالي إيرادات الهيئة
23.12%	25.13%	نسبة إجمالي النفقات التأمينية من إجمالي إيرادات الهيئة
4.44%	5.32%	نسبة إجمالي النفقات الإدارية للباب الأول والثاني من إجمالي فوائد استثمارات الهيئة لدى البنك المركزي
57.89%	67.76%	نسبة إجمالي النفقات التأمينية من إجمالي فوائد استثمارات الهيئة لدى البنك المركزي
62.33%	73.09%	نسبة إجمالي نفقات الهيئة (الإدارية والتأمينية) من إجمالي فوائد استثماراتها لدى البنك المركزي

القوائم المالية

قائمة المركز المالي للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ٢٠٠٦ / ١٢ / ٣١ م

اسم الحساب	المبالغ			اسم الحساب	المبالغ		
	تحليلي	جزئي	كلي		تحليلي	جزئي	كلي
الاحتياطيات والفائض			220,226,012,958.97	الاستثمارات			206,549,637,729.90
الاحتياطيات		176,472,914,729.22		استثمار في أوراق مالية		135,934,326,519.09	
احتياطي التجديدات	37,302,168.92			أذون خزانة	135,934,326,519.09		
احتياطيات أخرى	4,902,223,408.43			استثمار في شركات قابضة		175,000,000.00	
المال الاحتياطي للعمليات التأمينية	171,533,389,151.87			الشركة اليمنية الليبية القابضة	175,000,000.00		
الفائض		43,753,098,229.75		استثمارات في القطاع المختلط		23,469,660,770.30	
فائض أموال التأمينات	43,753,098,229.75			شركة الملح	12,500,000.00		
المخصصات			278,769.47	شركة يمن موبايل	1,986,970,200.00		
مخصصات الإهلاك		278,769.47		الشركة اليمنية للغاز	21,470,190,570.30		
مخصصات أخرى	278,769.47			ححص في شركات خاصة		7,000,000.00	
خصوم متداولة			449,800,924.72	الشركة اليمنية للفنادق	7,000,000.00		
دائنون عمليات تأمينية				استثمار في ودائع		45,322,278,630.17	
دائنون احتياطيات تأمينية محولة				ودائع محلية بالدولار	45,322,278,630.17		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		334,993,533.59		قروض متوسطة الأجل		1,274,948,585.38	
تأمينات المقاولين	131,345,940.01			قروض أصحاب المعاش	1,079,600,082.81		
إيرادات محصلة مقدماً	510,040.07			قروض العاملين	183,250,908.57		
مصرفات مستحقة	203,137,553.51			قروض أخرى	12,097,594.00		
أرصدة دائنة أخرى		114,807,391.13		الاستثمارات العقارية		366,423,224.96	
دائنون متنوعون	13,379,081.45			أراضي	40,053,656.42		
ذمم دائنة أخرى	69,117,984.36			مباني	326,369,568.54		
السلف الدائنة	-			الأصول المتداولة			12,536,988,231.36
توقيفات أخرى	180,000.00			النقدية		2,486,301,852.83	
أخرى ومختلفة	32,130,325.32			نقدية بالصندوق	14,440.00		
				نقدية بالبنك	2,467,578,437.31		
				شيكات تحت التحصيل	18,708,975.52		

تابع قائمة المركز المالي للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ٢٠٠٦ / ١٢ / ٣١ م

اسم الحساب	المبالغ			اسم الحساب	المبالغ		
	تحليلي	جزئي	كلي		تحليلي	جزئي	كلي
				المخزون		26,066,675.44	
				مخزون المستلزمات السلعية	21,833,733.56		
				مخزون الأثاث	4,232,941.88		
				مدينون عمليات تأمينية		2,420,622,266.34	
				جاري جهات العمل ج . إداري	574,301,996.08		
				جاري جهات العمل ق . عام	1,844,482,517.31		
				جاري أفراد	1,837,752.95		
				المدينون والأرصدة المدينة		7,594,582,260.00	
				مدينون متنوعون	59,636,982.44		
				سلف وعهد مؤقتة ومستديمة	90,115,730.04		
				تأمينات مجمدة	1,864,731.00		
				سلف العاملين	48,003,006.23		
				مصروفات مدفوعة مقدماً	28,843,804.65		
				إيرادات وفوائد مستحقة	7,366,118,005.64		
				أرصدة مدينة أخرى		9415176.75	
				التزامات وزارة المالية	0		
				حسابات انتقالية مدينة أخرى	9,415,176.75		
				الأصول الثابتة			1,589,466,691.90
				أراضي		38,619,159.42	
				مباني وإنشاءات		388,462,259.72	
				أجهزة حاسب آلي		1,819,120.12	
				آلات ومعدات وأجهزة		16,404,707.94	
				وسائل النقل والانتقال		8,513,807.60	
				أثاث وتجهيزات		36,860,428.40	
				مشروعات (أصول) تحت التنفيذ		1,098,787,208.70	
إجمالي المطالب			220,676,092,653.16	إجمالي الموجودات			220,676,092,653.16

قائمة الدخل للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ٢٠٠٦ / ١٢ / ٣١ م

اسم الحساب	المبالغ			اسم الحساب	المبالغ		
	تحليلي	جزئي	كلي		تحليلي	جزئي	كلي
إيرادات تأمينية			36,305,845,595.34	النفقات التأمينية			15,081,525,972.49
الاشتراكات الدورية		36,305,845,595.34		المعاشات		14,988,309,514.89	
تأمين الشيوخة والعجز والوفاة	26,387,542,647.09			شيخوخة وعجز ووفاة	14,988,309,514.89		
اشتراكات تأمين إصابات العمل	1,816,433,501.71			إصابة عمل	-		
اشتراكات مقابل ضم مدد خدمات	676,481,234.43			التعويضات		19,815,804.00	
الاحتياطيات المحولة للهيئة	0			مكافأة نهاية خدمة	18,818,914.00		
تمويل أعباء تحملها الخزنة	7,425,388,212.11			التعويض النقدي لحالات الإصابات	996,890.00		
				نفقات تلتزم بها الخزنة العامة		0	
				معاشات استثنائية	0		
				نفقات على غلاء المعيشة	0		
				الحقوق الأخرى		73017481.2	
				تجهيز وتكفين	37,544,734.00		
				نفقات أخرى	35,472,747.20		
				احتياطيات محولة لصناديق التقاعد		383,172.40	
				الجيش	0		
				الأمّن	0		
				التأمينات الاجتماعية	0		
عجز نشاط العمليات التأمينية			-	فائض نشاط العمليات التأمينية			21,224,319,622.85
إجمالي الإيرادات التأمينية			36,305,845,595.34	إجمالي النفقات التأمينية			36,305,845,595.34
				المصروفات الإدارية			1,184,673,919.73
إيرادات استثمارات			21,678,301,903.72	المرتبات والأجور النقدية		355,800,422.45	
إيرادات أخرى			2,035,150,622.91	مرتبات وأجور موظفين دائمين	355,800,422.45		
				مرتبات وأجور موسمية	-		
				مرتبات وأجور معارين	0		
				البدلات والتعويضات		212,584,241.35	
				بدل تمثيل ومظهر	1,020,125.00		
				بدل حضور جلسات	5,327,932.44		
				تعويض العمل الإضافي	21,256,329.16		
				تعويض السكن	12,062,000.00		
				بدل ريف	1,077,940.00		
				بدل مسنولية	576,000.00		
				بدل انتداب	84,000.00		
				بدل طبيعة عمل	171,179,914.75		

تابع قائمة الدخل للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ٢٠٠٦ / ١٢ / ٣١ م

اسم الحساب	المبالغ		اسم الحساب	المبالغ		
	تحليلي	جزئي		كلي	تحليلي	جزئي
			المزايا العينية		49,332,699.06	
			علاج	45,132,449.06		
			غذاء	1,240,000.00		
			ملابس	335,500.00		
			مزايا عينية أخرى	2,624,750.00		
			المكافآت		115,127,880.38	
			حصة الهيئة والموظف في التأمينات		67,163,299.71	
			تأمينات شيخوخة وعجز ووفاة	30,998,219.02		
			تأمينات إصابة عمل	5,166,861.67		
			مساهمة موظف	30,998,219.02		
			المصروفات السلعية		49,260,896.27	
			قرطاسيه ومطبوعات	14,248,529.61		
			قطع غيار	10,348,490.60		
			وقود وزيوت وشحوم	24,663,876.06		
			مصروفات خدمية		258,255,089.26	
			إيجارات	5,178,264.00		
			صيانة وإصلاحات	6,746,773.80		
			سفر وانتقال و تليفون وفاكس	30,579,604.76		
			عمولات ومصروفات بنكية	167,382,495.73		
			الأبحاث والتجارب	-		
			رسوم وتراخيص ومصاريف قضائية	136,400.00		
			العلاقات والدعاية والإعلان	9,775,916.17		
			استئجار موجودات ثابتة	180,250.00		
			خدمات الإدارات الحكومية	25,313,568.53		
			خدمات متممة	4,314,602.60		
			مستلزمات خدمية أخرى	8,647,213.67		
			عبء المخصصات		64,662,230.49	
			الإهلاك	60,131,786.84		
			أعباء مخصصات أخرى	4,530,443.65		
			مصروفات عامة أخرى		12,487,160.76	
			مصروفات سنوات سابقة	10,443,311.76		
			خسائر رأسمالية	129,524.00		
			إعانات ومساعدات	1,914,325.00		
صافي عجز النشاط			صافي فائض النشاط			43,753,098,229.75
إجمالي الإيرادات		60,019,298,121.97	إجمالي المصروفات			60,019,298,121.97

الاتجاهات المستقبلية

اشتملت التقارير السابقة التي تم إعدادها في السنوات الماضية على أهم الجوانب التي تمثل منظور الهيئة للفترات القادمة. وعندما يتم عرض الاتجاهات المستقبلية في كل سنة يأتي وقد ظهرت أفكار جديدة أو أن جزء مما اشتملت عليها التقارير السابقة قد تحقق خلال الفترة الحالية. وبشكل عام فإن جل التوجهات المستقبلية تركز على استكمال خطوات تحديث طرائق وأساليب ممارسة الهيئة لأنشطتها التأمينية المختلفة بما يتفق مع تكنولوجيا المعلومات المعاصرة من جهة، والعمل على حسن استخدام موارد الهيئة من جهة أخرى، عن طريق البحث عن فرص استثمارية مناسبة وتخفيض تكاليف التشغيل. وهو ما يتحقق من خلال العمل على استكمال إدخال العديد من الإصلاحات في المجال القانوني، والإداري، والتنظيمي، والفني، والمالي، والاستثماري، فضلاً عن التعاون والتنسيق مع الأطراف المعنية بالنشاط التأميني، ونظراً لأن العديد من هذه الإصلاحات يتطلب إنجازها عدد من السنوات فقد تم إبقاء ما لم يتم تنفيذه في هذه الاتجاهات وإضافة أي إصلاحات جديدة رأت قيادة الهيئة ضرورتها في مختلف الجوانب وعلى النحو التالي:-

أولاً: الجانب القانوني:-

- العمل على إصدار التعديلات المقترحة في قانون التأمينات والمعاشات الراهن لتلافي العديد من أوجه القصور ولمواجهه ما اشتملت عليه الدراسة الاكتوارية من مشكلات .
- استكمال إصدار اللائحة التنظيمية للهيئة: لعدم وجود لائحة مقره منذ قيام الوحدة المباركة وذلك بعد الانتهاء من إدخال النظام الآلي.

ثانياً: الجانب الإداري والتنظيمي والفني:

- سيتم منح المتقاعدين ثلاثة أرباع المكمل للحد الأدنى للأجور المستحقة للمتقاعدين خلال عام ٢٠٠٧م دفعة واحدة.
- سيتم متابعة وزارة الخدمة المدنية لتسكين المتقاعدين المربوط معاشاتهم من ٢٠٠٥/٧/١م ومنحهم الزيادات المستحقة وتعديل معاشاتهم بموجبها.
- يتمثل أحد الأهداف الإستراتيجية للهيئة في المدى القصير العمل على إعادة هندسة (Re-engineering) الهيئة بفروعها المختلفة، بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة من الهيئة، ووفقاً لأحدث الطرق والأساليب الإدارية، والمالية، والفنية، وقد تمثلت الخطوة الأولى من خلال اختيار النظام التأميني المتكامل، والذي يقوم على استخدام الحاسب الآلي وفقاً لأحدث تكنولوجيا المعلومات، وقد تم الانتهاء من إنجاز جزء من الأنظمة وسيتم الانتهاء من بقيتها لاحقاً بإذن الله.
- استكمال تدريب كوادر الهيئة داخلياً وخارجياً على طبيعة النظام من الناحية البرمجية مثل DBA , On job training ليكون لهم المقدرة على التعامل مع البرامج مستقبلاً وإمكانية تعديلها كما أن الهيئة تهدف إلى العمل على تدريب الكوادر على كيفية استخدام النظام الآلي والذي سيغطي مختلف أنشطة الهيئة التأمينية، والمالية، والإدارية، هذا بالإضافة إلى استكمال إعداد البنية الأساسية من أجهزة

- كمبيوتر وشبكات وغيره للمركز الرئيسي وبقية الفروع التي لم يتم تزويدها بذلك مع التنويه إلى أن بعض أعمال التدريب وشراء بعض أجهزة الكمبيوتر قد تمت خلال هذه السنة.
- محو أمية استخدام الحاسب الآلي بين صفوف موظفي الهيئة وفروعها
 - متابعة استكمال تنفيذ النظام الآلي من قبل الشركة المنفذة للنظام مع الإشارة إلى أن معظم الأنظمة قد أنجزت.
 - العمل على إيجاد الوسيلة المناسبة لضبط عملية صرف المعاشات التأمينية وخصوصاً بعد أن تتم عملية الربط الآلي مع البريد والتشجيع على الصرف عن طريق الحسابات البنكية.
 - استكمال وضع الأدلة واللوائح والإجراءات المنظمة لسير العمل التأميني ووضعها موضع التنفيذ بمجرد استكمال تنفيذ النظام الآلي.
 - العمل على استكمال حصر وتوثيق ومتابعة المستفيدين بصورة سريعة ودقيقة من خلال البحوث والتتبع السنوي.
 - توفير البيانات اللازمة للدراسات الاكتوارية والإحصائية ووضع الخطط واتخاذ القرارات.
 - إدخال الأرشفة الآلي للبيانات التأمينية لحمايتها من التلف والتلاعب.
 - إعداد البنية الأساسية لجمع البيانات التأمينية لموظفي الدولة حتى يتحقق الهدف من الاستمرار في العمل على توفير قاعدة بيانات عن كافة المؤمن عليهم من العاملين في الوحدات الإدارية والقطاعين العام والمختلط بما يكفل ربط المعاشات وتحديد مكافآت ترك الخدمة بصورة آلية. وحتى يتم استخدام الهيئة للنظام الآلي بصورة دقيقة وسليمة، فلا بد من جمع البيانات اللازمة لتطبيق النظام وإدخال بيانات موظفي الدولة وأسره وسيتم إعداد خطة منظمة للقيام بهذا العمل الشاق الذي يحتاج إلى مبالغ كبيرة وتعاون من مختلف أجهزة الدولة وتكتسب البيانات التي سيتم جمعها أهمية كبيرة لنجاح النظام الآلي نظراً لأن دقة مدخلات أي نظام تسهم إيجابياً في أن يؤدي الغرض المرجو منه كما ينعكس على المخرجات التي تكون غير ذات فائدة إذا لم تكن المدخلات دقيقة وسيتم البدء بجمع بيانات موظفي الهيئة وفروعها العام القادم .
 - جمع بيانات كافة المتقاعدين وتحديد درجاتهم ووظائفهم التي تقاعدوا عليها لئتم تسكينهم وفق إستراتيجية الأجور الجديدة ومنحهم الزيادات التي تقر لاحقاً على أساس ٥٠% من الزيادة الممنوحة للدرجات المناظرة لها.
 - جمع بيانات أسر المتقاعدين لئتم إدخال بياناتها في النظام لتحديد المستحقين لأغراض الدراسة الاكتوارية ومتابعة الاستحقاق .
 - الاستمرار في تفعيل الرقابة المالية والإدارية والفنية على مختلف الفروع من خلال إدارات الرقابة بالفروع أو لجان الرقابة المركزية التي يتم نزولها مرتين في السنة وكل ما دعت الحاجة .
 - العمل على تحسين أداء العنصر البشري باعتباره المرتكز الأساسي لإدخال مختلف الإصلاحات المالية والإدارية والاستثمارية وغيرها. وهو ما سيتحقق من خلال إعادة تأهيل الكوادر الحالية وتدريبها بما

يتفق مع التوجهات الجديدة في طرائق وأساليب العمل التأميني. وكذا إعادة توزيع تلك الكوادر والعمل على تحسين أوضاعها المالية والإدارية وخلق بيئة العمل المناسبة لطبيعة المهام التأمينية ويتم حالياً تشجيع الكوادر الغير مؤهلة للدراسة في الجامعات الحكومية والخاصة مع مساهمة الهيئة في تكلفة التأهيل لاسيما المجالات التي سوف تستفيد منها الهيئة وسيتم إعداد خطة شاملة للتدريب تنفذ على مراحل ومن المتوقع تنفيذ جزء منها العام القادم .

- سيتم تفعيل أداء الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء وخاصة عند استكمال إدخال النظام الآلي نظراً لما سيوفره النظام من البيانات والإحصائيات اللازمة لأعمال هذه الإدارة
- جاري الاستمرار في إجراء عملية التدوير الإداري بين موظفي الهيئة وفروعها بجميع المحافظات لرفع كفاءة العاملين وتنويع خبراتهم في كل الأعمال التي تقوم بها الهيئة.
- سيتم عمل موقع الكتروني للهيئة .

ثالثاً: الجانب المالي:

- ستستمر الهيئة في العمل على ضبط تحصيل مستحقاتها من الأقساط التأمينية وهو ما سيتم تحقيقه بصورة أكثر فعالية بمجرد البدء بتشغيل النظام الآلي المتكامل، كما أن ربط الهيئة بقاعدة بيانات الخدمة المدنية المتمثلة في كشف الرواتب لمختلف الوحدات والعمل على نقل تلك البيانات إلى برامج نظام الهيئة سوف يعزز من ضبط المتحصلات التأمينية، هذا بالإضافة إلى استمرار العمل بالتعاون مع الجهات المعنية على إيجاد الآلية المناسبة لتنفيذ مقترح الهيئة في تحصيل تلك المستحقات من المنبع، أثناء تعزيز وزارة المالية للجهات المختلفة بالمبالغ المصرح بها، وذلك وفقاً للرؤية التي وضعتها الهيئة في هذا الصدد والتي يجري مناقشتها مع الإخوة المعنيين بوزارة المالية والبنك المركزي اليمنى.
- الاستمرار في الحد من نفقات التشغيل خاصة بعد إدخال النظام الآلي وما سببته عليه من وفورات وضبط موارد الهيئة.
- الاستمرار في متابعة تحصيل المديونيات المستحقة للهيئة من الأقساط التأمينية وإصابات العمل، لدى الوحدات الإدارية والقطاعين العام والمختلط.
- استكمال الخطة التي وضعتها الهيئة لتكثيف عملية البحوث الميدانية من خلال التتبع للتأكد من مدى استحقاق المستفيدين للمعاش التقاعدي من عدمه، الأمر الذي سيوفر للهيئة مبالغ طائلة.
- الاستمرار في العمل على رفع معدلات إيجارات عقارات الهيئة المؤجرة للغير.
- الاستمرار في تكليف لجان لمراقبة صرف المعاشات التقاعدية عبر مكاتب البريد .

رابعاً: الجانب الاستثماري:

تتمثل السياسة الاستثمارية التي تعمل الهيئة على تحقيقها لحسن استثمار الموارد الفائضة في الآتي:

١ - في مجال الإيداعات النقدية والمحافظ الاستثمارية لازالت المحاولات قائمة ومستمرة من الأعوام

السابقة لتحقيق الآتي :

- العمل بالتنسيق وتحت مظلة البنك المركزي في وضع سياسة استثمارية مناسبة لموارد الهيئة في مجال الإيداعات البنكية والمحافظ المالية بما يكفل تجنب المخاطر ومراعاة الجوانب التي يراها البنك المركزي وبما يكفل الحصول على أكبر عائد ممكن. وتتمثل رؤية الهيئة في الآتي:
- تحديد نسبة معينة من الموارد الفائضة لتستثمر في أدون الخزينة. وسوف يكون الجزء الأكبر من السيولة موجها نحو هذا النوع من الاستثمار باعتباره الأفضل للهيئة من مختلف الجوانب وذلك في المنظور القريب .
- الاستمرار في متابعة البنك المركزي لرفع معدل الفائدة على ودائع الدولار، وكذا متابعة البنك للسماح للهيئة في فتح ودائع اليورو والجنية الإسترليني لارتفاع الفوائد على ودائع هاتين العملتين من جهة ولتخفيض مخاطر انخفاض سعر الدولار أمام العملات الأخرى من جهة أخرى.
- تحديد نسبة معينة من السيولة الموجودة حالياً لتستثمر في صورة ودائع بالعملة المناسبة لدى البنوك التجارية أو الإسلامية المحلية ذات المركز المالي القوي ومن المتوقع الاستثمار في بعض البنوك خلال العام القادم، ووفقاً لأسس الاستثمار وخطة استثمارية معدة من قبل المتخصصين في هذا الصدد.
- تحديد نسبة معينة من السيولة الموجودة حالياً لتستثمر في محافظ استثمارية في الخارج أسوة بما تقوم به العديد من الدول العربية، وذلك بعد دراسة تجارب تلك الدول وفي ضوء خطة استثمارية معدة من قبل بيوت الخبرة المتخصصة والاستفادة من خبرة البنك المركزي في هذا الصدد وبما يكفل ضمان رأس المال ونسبة معينة من الفوائد.

٢ - في مجال الاستثمارات المباشرة:

يعتبر تنويع مجالات الاستثمار من أهم وسائل تخفيض المخاطر وتعزيز المركز المالي للصندوق والحفاظ على القيمة الحقيقية لموارد المتقاعدين، وبالتالي وبعد تحديد نسبة الفائض النقدي الممكن استثماره في صورة ودائع وفي عمل المحافظ الاستثمارية المناسبة كما سبق إيضاحه، فإن الأمر يتطلب الدخول في استثمارات مباشرة مختلفة عن طريق دخول الهيئة كشريك مع أطراف أخرى (وفقاً لدراسات الجدوى المناسبة) مثل: القطاع الخاص، وصناديق التقاعد الأخرى ومن مجالات الاستثمار المتاحة في المجال الصحي والأسمت والطاقة والنفط والأسماك .

- استكمال إقامة مقرات لفروع الهيئة في كل من: صعده، حجه، مأرب، الجوف، سيئون، عمران، سقطره.

خامساً: جوانب التنسيق والتعاون مع الأطراف المعنية بالنشاط التأميني:

نظراً لأهمية التواصل مع مختلف الجهات المعنية بالنشاط التأميني محلياً وإقليمياً ودولياً، فإن الهيئة وكما سبق ذكره في خطتها العام السابق مستمرة في العمل نحو تحقيق الآتي:-

- العمل على خلق الوعي التأميني المطلوب لدى المؤمن عليهم وجهات أعمالهم، وذلك من خلال وضع برامج التوعية التأمينية المناسبة عبر وسائل الأعلام المرئية والمسموعة، وعبر الصحف والمجلات، ومن خلال إقامة الندوات مع جهات العمل، والعمل على إصدار نشرات خاصة بشئون التأمينات والمعاشات استكمالاً للكتاب الوثائقي عن نشاط الهيئة الذي تم إصداره وكذا التقارير الصادرة عن نشاط الهيئة خلال الأعوام ٢٠٠٢م، ٢٠٠٥م .
- تعزيز التعاون مع المنظمات والجهات التأمينية العالمية والإقليمية والعربية بما يكفل تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين في مجال التأمينات والمعاشات وهو ما يتحقق من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات التأمينية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية مع مؤسسات التأمينات في الدول الشقيقة.
- التنسيق مع صناديق التقاعد الأخرى في الجمهورية مثل: صندوق تقاعد القطاع الخاص، والقطاع العسكري والشرطة في مجال الاستثمار وتبادل الاحتياطات، وذلك بما يكفل الحد من معاناة المؤمن عليهم المنقلين من قطاع إلى آخر، وهذه من الجوانب والأهداف التي يتطلب تحقيقها الاستمرارية والتعاون من مختلف الأطراف المعنية مع إدخال التعديلات القانونية اللازمة في قوانين تلك الجهات.

وَاللَّهُ بِمَا
فَعَلْتُمْ بَالِغٌ
الْعَاقِبَةِ



صورة فعالية توقيع اتفاقية المساهمة في مشروع شركة الغاز الطبيعي المسال

Incorporated in Bermuda

YEMEN LNG COMPANY LTD

This is to certify that The General Authority for Social Security & Pensions

P.O. Box 10558
Sanaa, The Republic of Yemen

is / are the registered shareholders of:

No. of Shares	Type of Share	Par Value
1,250,000	Common	US\$ 1,000
Date of Record	Certificate Number	% Paid
May 18, 2006	25	100.00

The above shares are subject to the Memorandum of Association and Bye-Laws of the Company and transferable in accordance therewith.
Given under the Common Seal of the Company

 Director
 Director / Secretary

شهادة مساهمة الهيئة بشركة الغاز الطبيعي المسال

أرقام تلفونات الإدارة العامة بالمركز الرئيسي وفروع الهيئة

م	الإدارة	المكتب	فاكس
١	مكتب رئيس الهيئة	250902	250900
٢	مدير عام مكتب رئيس الهيئة	230569	
٣	نائب رئيس الهيئة	250910	
٤	الوكيل المالي والإداري	250911	
٥	وكيل التسويات والمعاشات	255003	
٦	مدير عام الاستحقاقات	230571	
٧	مدير عام التخطيط		
٨	مدير عام الإيرادات	224981	
٩	مدير عام العلاقات	230584	
١٠	مدير عام الرقابة والتفتيش	238623	
١١	مدير عام الشؤون القانونية	239967	
١٢	مدير عام الشؤون المالية	223768	
١٣	مدير عام البحوث	230575	
١٤	مدير عام الفروع	236949	
١٥	مدير عام التسويات	230568	
١٦	مدير عام الحاسب الآلي	236882	
١٧	مدير عام البيانات	244053	
١٨	مدير عام الشؤون الإدارية	250909	
١٩	مدير عام التدريب والتأهيل	230570	
٢٠	مدير عام الإدارة الهندسية	250908	

م	اسم الفرع	رقم المكتب	فاكس	التحويلة
١	فرع صنعاء	560325-560323	560324	
٢	فرع الأمانة	234119	233440	
٣	فرع عدن	02-252847	02-257331	2252627
				02-251807/2
٤	فرع الحديدة	03-204535	03-205480	03-205479
٥	فرع تعز	04-224644	04-224644	
		04-213395		
٦	فرع إب	04-424730	04-424731	
			04-424732	
٧	فرع ذمار	06-509242	06-509241	
٨	فرع المحويت	07-404457	07-403674	
٩	فرع البيضاء	06-539255	07-539256	
١٠	فرع شبوة	05-202330	05-201916	
		05-200529		
١١	فرع أبين	02-604485	02-604749	
		02-604467		
١٢	فرع صعده	07-513863	07-514844	
١٣	فرع حضرموت	05-301920	05-306028	
١٤	فرع لحج	2502937	05-502290	
١٥	فرع حجة	07-220445	07-220875	
١٦	فرع مأرب	6300203	6300655	

	05-612684	05-612684	فرع المهرة	١٧
	05-660529	05-660176	فرع سقطرى	١٨
	5405419	05-402455	فرع سيئون	١٩
	02-433466	02-434466	فرع الضالع	٢٠
	07-603085	07-603085	فرع عمران	٢١
	06-342276	06-342276	فرع الجوف	٢٢